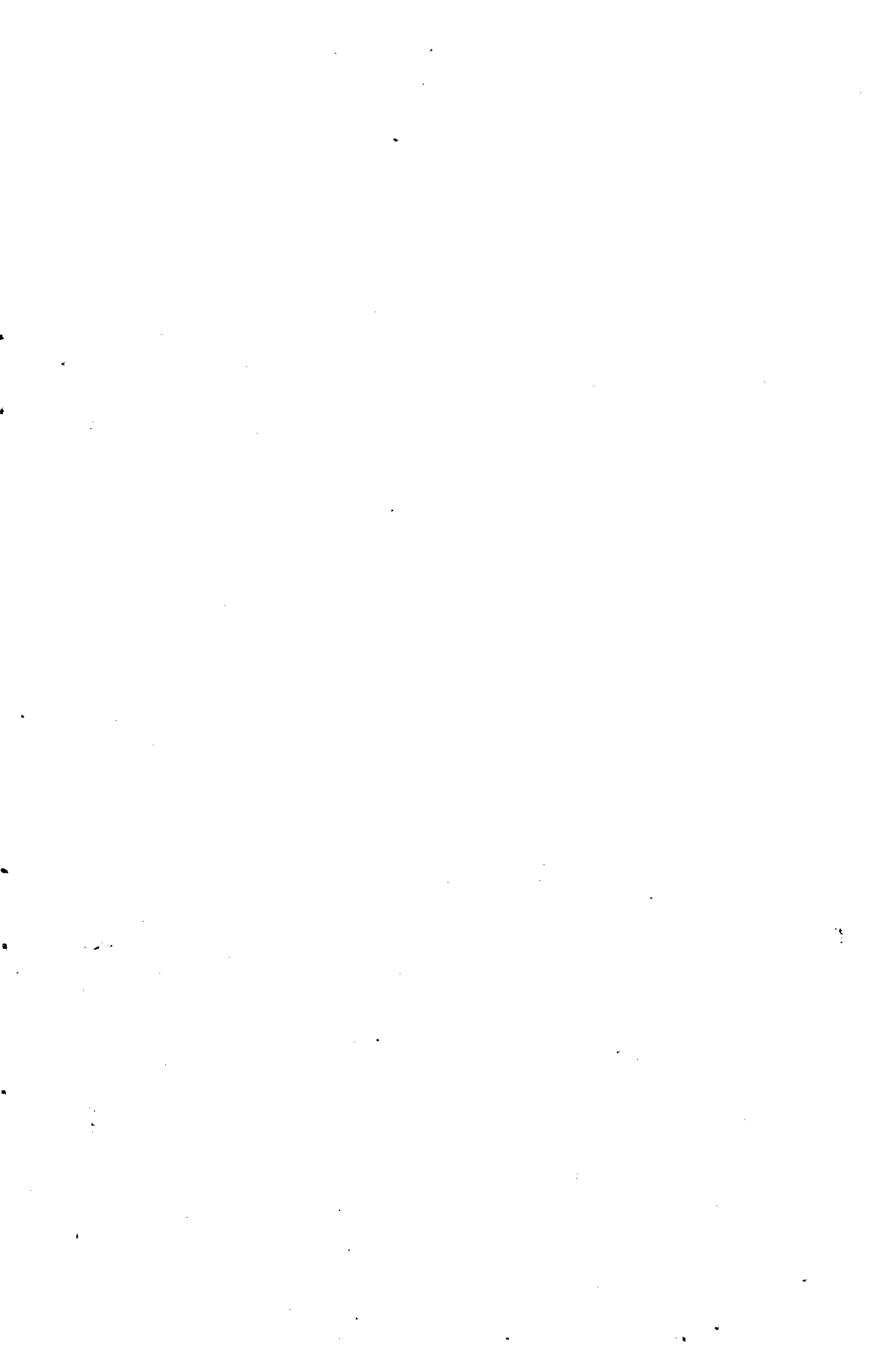


مداخل مقترحة لتفعيل دور المجالس الشعبية المحلية في مصر

إعداد

د / محمد أبو القمصان محمد
أكاديمية الدراسات المتخصصة
الجامعة العمالية - فرع كفر الشيخ



مقدمة :-

لقد مر نظام الإدارة المحلية في مصر بعدة مراحل تشريعية هامة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ لتنظيم الإدارة المحلية في مصر ومن أهم ملامح هذا القانون (١) تحديد المستويات المحلية في صورة محافظات ومدن وقرى وتحديد مصادر الإيرادات لكل مستوى من هذه المستويات ووضع القواعد المنظمة لسير الأعمال في المستويات المحلية المختلفة .

وتم تعديل القانون السابق بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ الذي جاء ترتيباً على المادة ١٦٢ من الدستور الدائم الصادر في سنة ١٩٧١ التي نصت على أن تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجياً - على مستوى الوحدات الإدارية - عن طريق الانتخاب المباشر ، على أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبي على الأقل من العمال والفلاحين ويكفل القانون نقل السلطة إليها تدريجياً ويكون اختيار رؤساء ووكلاء المجالس عن طريق الانتخاب من بين أعضائه (٢) .

ثم صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الخاص بنظام الحكم المحلي الذي ألغى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ ومن أبرز الاتجاهات التطويرية في هذا القانون (٣) :-

١- استحداث مستوى المركز كحلقة وسيطة بين القرية والمدينة ، واستحداث مستوى الأحياء .

٢- تشكيل لجان تنفيذية على كافة المستويات المحلية وتقتصر اختصاصات هذه اللجان على معاونة رؤساء الوحدات المحلية (المحافظ-رئيس المدينة - رئيس القرية) في وضع الخطط الإدارية والمالية اللازمة لوضع قرارات المجلس المحلي موضع التنفيذ .

٣- توفير الضمانات اللازمة لكي يمارس أعضاء المجالس المحلية اختصاصاتهم في استقلال وحرية دون أية مسئولية عما يبدونه من آراء ومناقشات أثناء اجتماعات المجلس .

٤- النص على ضرورة موافقة المجالس المحلية على منح امتياز استغلال أى مرفق عام من المرافق العامة أو أى مصدر من مصادر الثروة الطبيعية في نطاق الوحدة المحلية .

صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن الحكم المحلى ، وتمثلت الملامح الرئيسية لما تضمنه هذا القانون من تعديلات في الآتى (٤) :-

١- تم إلغاء اللجان التنفيذية التى نص على تشكيلها القانون السابق وانشئ بدلاً منها المجالس التنفيذية ذات اختصاصات محددة لوضع الخطط المحلية موضع التنفيذ .

٢- اصبح دور المجلس الشعبى المحلى مقتصرأ على وضع القواعد العامة والرقابة .

٣- أضيف إلى تشكيل المجالس الشعبية المحلية عنصر النساء اعترافاً بدور المرأة فى إنماء المجتمع والنهوض به .

تلى ذلك صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، وتمثلت أهم التعديلات فى هذا القانون فى الآتى (٥) :-

١- زيادة عدد أعضاء المجالس الشعبية المحلية فى جميع المستويات وذلك بعد الإتجاه الى تشكيل المجالس الشعبية المحلية بالإنخاب بالقوائم الحزبية .

٢- تشكيل مجلس أعلى للحكم المحلى برئاسة رئيس مجلس الوزراء يضم المحافظين ورؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات مهمته النظر فى كل ما يتعلق بنظام الحكم المحلى .

٣- يحق لأعضاء المجالس الشعبية المحلية تقديم استجابات للمحافظ ورؤساء المصالح الحكومية ورؤساء الهيئات العامة ورؤساء الوحدات المحلية والأجهزة التنفيذية لمحاسبتهم فى الشئون الداخلة فى اختصاصاتهم .

ثم صدر بعد ذلك عدة قوانين خاصة بالإدارة المحلية تمثلت فى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٩ والقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦ متضمنة تعديلات لقانون نظام الحكم المحلى وجاءت أهم هذه التعديلات فى الآتى (٦) :-

١- تعديل تسمية القانون من قانون الحكم المحلى إلى قانون الإدارة المحلية .

٢- إلغاء حق أعضاء المجالس الشعبية المحلية فى تقديم الاستجابات والإكتفاء بتوجيه الأسئلة وطلبات الإحاطة للمسئولين .

٣- يتم إنتخاب الأعضاء عن طريق الإنتخاب الفردى والقوائم الحزبية ثم عدلت إلى الإنتخاب الفردى .

٤- زيادة عدد أعضاء المجالس الشعبية المحلية فى جميع المستويات .

ونظراً لأن التعديلات التى وردت فى قوانين الإدارة المحلية السابقة قد قللت من اختصاصات وسلطات المجالس الشعبية المحلية فى أداء دورها الرقابى على مختلف المرافق والأنشطة التى تدخل فى اختصاصاتها فقد سعى الباحث إلى إتمام هذه الدراسة بغرض التوصل إلى أساليب مقترحة تعمل على زيارة الدور الرقابى لهذه المجالس .

وسوف يتم عرض هذه الدراسة على النحو التالى :-

أولاً : الإطار العام للبحث :-

١- مشكلة البحث .

٢- الدراسات السابقة .

٣- أهمية البحث .

٤- أهداف البحث .

٥- فروض البحث .

٦- أسلوب البحث .

٧- حدود البحث .

ثانياً: تحليل نتائج البحث .

ثالثاً: التوصيات.

أولاً الإطار العام للبحث :-

١- مشكلة البحث :-

من خلال دراسة قوانين الإدارة المحلية فى مصر وخاصة القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ، ومن خلال الدراسة الإستطلاعية التى قام بها الباحث وتناولت عدداً من المقابلات مع رؤساء وأعضاء بعض المجالس الشعبية المحلية بمحافظة كفر الشيخ^(٧) ، بالإضافة إلى تحليل الدراسات السابقة التى

تناولت المجالس الشعبى المحلية^(٨) ، اتضح للباحث العديد من الظواهر السلبية المتعلقة بالمجالس الشعبية المحلية فى مصر وتتمثل فى الآتى :-

١/١ إلغاء حق أعضاء المجالس الشعبية المحلية فى استجواب المحافظين ورؤساء المصالح الحكومية والهيئات العامة فى نطاق المحافظة ورؤساء الوحدات المحلية والأجهزة التنفيذية والهيئات العامة العاملة فى نطاق الوحدة المحلية لمحاسبتهم فى الشئون الداخلة فى اختصاصاتهم ، وقد تم إلغاء الاستجواب وفقاً للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨^(٩) بعد أن قرر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ حق الاستجواب لأعضاء المجالس الشعبية المحلية^(١٠) ، ولا شك أن إلغاء حق الاستجواب يقلل من فعالية المجالس الشعبية المحلية فى أداء دورها الرقابى .

٢/١ الدور المعطى للمجالس الشعبية المحلية فى معظمة كما نص عليه قانون الإدارة المحلية^(١١) قائم على إقرار أو الموافقة على ما أعدته المجالس التنفيذية المحلية من خطط أو قواعد أو أعمال ، وقائم أيضاً على إقتراح أو دراسة أو إصدار التوصيات فى بعض الموضوعات المحلية ، وهذا يعنى ضعف دور المجالس الشعبية فى النظام المحلى فى مصر لأنها ليس لها الحق فى التدخل أو الاشتراك فى إعداد الخطط والمشروعات والبرامج والأنشطة الخاصة بالوحدات المحلية .

٣/١ زيادة عدد المستويات التنظيمية بالمجالس الشعبية المحلية (مستوى المحافظة و مستوى المركز و مستوى المدينة و مستوى القرية أو الحى) و لقد ترتب على تعدد المستويات التنظيمية ببطء الاتصال بين هذه المستويات وصعوبة التنسيق بينها و هو ما يتعارض مع أصول النظرية التنظيمية التى تشير إلى أن الإقلال من المستويات التنظيمية على قدر الإمكان يكون أدعى إلى تبسيط وسرعة تحقيق الاتصال وهذا أقرب إلى تحقيق فعالية التنظيم^(١٢) ، كما يترتب على تعدد المستويات التنظيمية زيادة التكاليف بما تتطلبه من إمكانيات مادية وبشرية ومالية .

٤/١ تعدد إشراف ورقابة المجالس الشعبية المحلية الأعلى على المجالس الشعبية الأدنى منها ، حيث يتولى مجلس شعبى المحافظة الإشراف والرقابة على أعمال وأنشطة المجالس الشعبية المحلية الأخرى فى نطاق المحافظة وتشمل مجالس المراكز والمدن والقرى ، كما يتولى المجلس الشعبى للمركز نفس الدور وهو الإشراف والرقابة على أعمال المجالس الشعبية المحلية للمدن والقرى الواقعة فى نطاق المركز ، وكذلك يتولى المجلس الشعبى للمدينة الرقابة والإشراف على مجالس الأحياء بها^(١٣) وهذا يعنى أن المجالس الشعبية للقرى والأحياء تخضع لرقابة مجالس المحافظة والمركز والمدينة ، والمجالس الشعبية للمدن تخضع لرقابة مجلسى

المركز والمحافظه ، وذلك الأمر يترتب عليه تعاضم الدور الرقابي للمجالس الشعبية على بعضها البعض على حساب الأداء الفعلي من خلال تحويل الأنشطة المختلفة لهذه المجالس إلى الرقابة أكثر من تحويلها إلى أعمال التخطيط والدراسة ومتابعة التنفيذ .

٥/١ تزايد أعداد أعضاء المجالس الشعبية وخاصة أعضاء مجلس شعبي المحافظه والمجالس الشعبية بالمراكز ، حيث يشكل مجلس المحافظه من عشرة أعضاء لكل مركز (١٤) ويصل عدد المراكز في بعض المحافظات لأكثر من عشرة مراكز أى يصل عدد أعضاء المجلس لأكثر من مئة عضو ، وبشكل المجلس الشعبي للمركز من اثني عشر عضواً عن المدينة بالإضافة إلى عشرة أعضاء عن كل وحدة محلية بالمركز (١٥) وبالتالي يصل عدد الأعضاء في بعض المراكز لأكثر من مئة عضو .

وهذا العدد في كل مجلس لاشك سيمثل عبئاً داخل الاجتماعات الدورية للمجلس ويصعب معه تكوين رأى موحد حول موضوع معين ، هذا بالإضافة إلى صعوبة اختيار الناخب للمرشح المناسب أثناء العملية الانتخابية نظراً لكثرة العدد المرشح والذي يكون أضعاف العدد الواجب اختياره مما يؤدي إلى الإختيار العشوائي من جانب الناخبين بدون تدقيق في الإختيار وهذا يترتب عليه ضياع فرصة اختيار الأعضاء الأكفاء .

٦/١ لم يضع نظام الإدارة المحلية الحالي شروطاً واقعية قائمة على توافر حد أدنى من التأهيل العلمى والعملى فى عضو المجلس الشعبى ، ولقد ترتب على ذلك أن المجلس الشعبى اصبح لا يجذب إليه الكفاءات المحلية القادرة على أداء المهام المكلفة بها بشكل جيد .

٧/١ مجانية عضوية المجالس الشعبية المحلية والتي نص عليها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له حيث تنص المادة رقم ٩٠ من القانون على أن لا يتقاضى عضو المجلس الشعبى المحلى رواتب أو مكافآت مقابل عمله (١٦) ، لأنه يفترض أن عضو المجلس الشعبى يمارس مهنة أو حرفة أو نشاطاً يدر عليه دخلاً وأن هذه العضوية من قبيل العمل العام التطوعى الذى يؤدي بلا مقابل ، ولقد أدت مجانية العضوية إلى انخفاض نسب حضور الأعضاء فى الجلسات مما أثر سلباً على أداء المجالس الشعبية المحلية (١٧) .

من خلال المؤشرات السابقة تتضح مشكلة البحث فى الآتى :-
" ضعف الأداء والدور الرقابى للمجالس الشعبية المحلية فى مصر "

١/٢ تطرقت إحدى الدراسات لنشاط العلاقات العامة فى الوحدات الحكومية وأجهزة الحكم المحلى فى المحافظات^(١٨) ، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة غيبة المفهوم الواضح للعلاقات العامة فى أذهان الإدارة والعاملين والمتعاملين وخاصة فى علاقات المديرين وفروع المصالح بجماهيرها ، وقصور الإمكانيات المادية والمالية المتاحة لمباشرة نشاط العلاقات العامة بشكل فعال ، والقصور فى عملية الاتصال بالجماهير من حيث جمع المعلومات أو نقل المعلومات إليهم ، وقد ترتب على هذه النتائج وجود فجوة فى المعلومات والتوقعات بين الوحدات الحكومية وجماهيرها وقد انعكس ذلك فى بعض النواحي مثل عدم تمشى انطباعات المواطنين على الأداء فى الوحدات الحكومية مع الجهود التى تبذلها هذه الوحدات لغياب الإتصال السليم بينهم .

ومن أهم توصيات البحث أن تتضمن البرامج التدريبية للعاملين بأجهزة الإدارة المحلية محاضرة أو أكثر عن العلاقات العامة ، وإعداد رسالة شهرية فى شكل كتيبات عن رسالة العلاقات العامة والأساليب الحديثة المتعلقة بها وتوزيعها على الوحدات المحلية ، وتأسيس الفكر التسويقي الحديث فى التعامل مع المواطن على انه عميل وإعادة تنظيم الوحدات الحكومية على أساس خدمة العملاء .

٢/٢ تناولت دراسة أخرى تأثير جماعات الصفوة فى الريف المصرى على فعالية الإدارة المحلية^(١٩) ، وقد تمثلت نتائج الدراسة فى أن وراء أصحاب السلطة الرسمية فى الإدارة المحلية جماعات لها نفوذاً حاكماً فى الإدارة المحلية تسمى بجماعات الصفوة ، وأن لجماعات الصفوة خصائص عامة متمثلة فى المكانة المستمدة من الأسرة أو الثراء أو السن أو التعليم أو المركز الوظيفى ولأفراد هذه الجماعة القدرة على حل مشاكل الفلاحين وتقديم الخدمات لهم والمناورة فى الانتخابات ، وأن تأثير هذه الجماعة على المحيطين بها يقلل من فعالية الإدارة المحلية ، ويزيد تأثيرها على فعالية الإدارة المحلية فى المجالس الشعبية القروية ويقل تأثيرها فى المجالس الشعبية للمحافظات.

ومن أهم توصيات هذه الدراسة إعادة النظر فى القانون المصرى فيما يتعلق بالمجالس الشعبية المحلية فى قرى الريف المصرى وذلك بسحب اختصاصات هذه المجالس المتعلقة بشئون التعليم الإعدادي والابتدائي وضمها لإختصاصات المجالس الشعبية للمراكز ، وأن يقتصر دورها فيما يتعلق بالشئون الصحية على الإشراف على وحدات رعاية الأمومة والطفولة ووحدات تنظيم الأسرة ، وفيما يتعلق بشئون الإسكان والمرافق توصى الدراسة بسحب بعض

الإختصاصات من المجالس الشعبية القروية وإسنادها إلى المجالس الشعبية للمراكز يذكر منها إنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة عمليات المياه والصرف الصحى والإشراف على الجمعيات التعاونية للإسكان .

كما توصى الدراسة أن يقتصر دور المجالس الشعبية القروية على متابعة مشروعات إنتاج السماد العضوى وتخطيط وإنشاء الطرق والشوارع والأسواق العامة ، وتطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بتراخيص المحال العامة والصناعية والتجارية والباعة المتجولين والمحافظة على أملاك الدولة .

٣/٢ تناولت دراسة أخرى قياس أثر بعض المتغيرات فى حجم التبرعات الفردية المساهمة فى تمويل المشروعات بالمحليات (٢٠) ، ومن أهم المتغيرات التى تناولتها الدراسة : ارتباط الفرد بالمنطقة التى يعيش فيها ، وأنواع المشروعات التى يتبرع لها الفرد ، والعلاقة بين الفرد والأشخاص القائمين بجمع التبرعات منه ودرجة ثقته فيهم ، ودرجة النفع المباشر الذى يعود على الفرد نتيجة التبرع .

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة أن الأفراد المولودين بالقرية أو المدينة أكثر إسهاماً فى حصيللة التبرعات من الذين يفدون إليها ، كما أن لنوعية المشروعات التى يتم جمع التبرعات لها تأثير على قيمة التبرعات الفردية ويأتى فى المراتب الأولى المساجد والمدارس والصرف الصحى ، كما تزداد قيمة التبرعات الفردية كلما كانت العلاقة بين المتبرع والقائم بجمع التبرعات قوية ودرجة الثقة فى القائم بجمع التبرعات قوية ، كما أن قيمة التبرعات تزيد للمشروعات التى بالقرية أو المدينة التى يسكن فيها المتبرع وتقل كلما كانت المشروعات تخدم البلاد المجاورة .

ومن أهم توصيات البحث أن يتم التركيز فى جمع التبرعات على الأفراد المولودين فى القرية أو المدينة ، واستخدام الوازع الدينى فى تنشيط تبرعات الأفراد للمشروعات الأخرى ، وتكليف أفراد لجمع التبرعات لهم علاقة قوية بأهل القرية أو المدينة مع ضرورة توافر الثقة فيهم من جانب الأهالى .

٤ / ٢ تناولت دراسة أخرى مقومات التطوير المقترحة لنظام الإدارة المحلية فى مصر (٢١) ، ومن أهم هذه المقومات المقترحة أن تكون الإختصاصات والمهام المفوضة إلى وحدات الإدارة المحلية بدرجة كافية تسمح لها بتقرير المسائل التى تخصها بنفسها دون مراجعة السلطة

المركزية ، وان تحدد هذه التخصصات بقانون ينص على ذلك ويجب أن يرتبط حق ممارسة السلطة للوحدات المحلية بواجب مقابل ذلك وهو تقديم كافة البيانات والتقارير عن مجرى العمل ومشاكل التنفيذ إلى السلطة المركزية ، وأن تتولى السلطة المركزية مسئولية الرقابة على أداء الوحدات المحلية لوظائفها ولكن فى الحدود المناسبة حتى لا تصبح رقابة مشددة تنقص من التفويض المسموح به لتلك المحليات ، ويجب أن يأخذ تفويض السلطة للإدارة المحلية درجات متفاوتة بحيث تمنح وحدات محلية درجة عالية من السلطات ووحدات أخرى تمنح درجة أقل وذلك على أساس مدى أهمية النشاط الذى تمارسه كل وحدة محلية وتأثيره على نمو الإقليم وتحقيق رفاهيته ، وأن يرتبط تفويض السلطة بمدى توافر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للقيام بذلك .

كما أوصت الدراسة بتطبيق بعض القواعد التى يمكن أن تحقق درجة أعلى من الفعالية لنظام الإدارة المحلية منها ضرورة الفصل بين اختصاصات المجلس الشعبى المحلى للمحافظة والمجلس التنفيذى لها على أن تكون السلطة النهائية للبت والقرار للمجلس الشعبى المحلى ، ومراعاة عدالة توزيع المخصصات المالية من موازنة الدولة على الأقاليم بما يتفق والاحتياجات التنموية لكل إقليم وتأكيد دور المحليات فى إرساء وتعميق القيم وخلق الإنتماء القومى لدى كل مواطن .

٥/٢ تناولت إحدى الدراسات عدداً من المشاكل المتعلقة بدور المجالس الشعبية المحلية فى نظام الإدارة المحلية (٢٢) ومن أهم هذه المشاكل :

- ١- زيادة عدد المستويات التنظيمية فى المجالس الشعبية المحلية (مستوى المحافظة - المركز - المدينة - القرية أو الحى) .
- ٢- افتقاد الفعالية الشعبية فى النظام المحلى فى مصر وذلك بسبب عدم توفر الكفاءات المحلية ومجانبة العضوية وعدم التفرغ لها ووجود الموظفين العموميين كأعضاء بالمجالس المحلية مما يعطل الدور الرقابى لهم لأن الفرد يكون تابعاً فى فترة ورقبياً فى فترة أخرى .
- ٣- العملية الانتخابية المحلية تتم فى نطاق وتحت الإشراف الكامل للحكومة المركزية .
- ٤- الدور الرقابى للمجالس الشعبية محدود للغاية لإتجاه المشرع إلى تحجيم هذا الدور ووضع الكثير من القيود على ممارسته ، وضعف بعض الأعضاء فى القيام بهذا الدور بسبب مصالحهم أو استمالة الأجهزة التنفيذية لهم .

كما أشارت الدراسة إلى وجود صراع بين المجالس الشعبية والتنفيذية حيث يتولى المجلس التنفيذى النصيب الأوفر والأكثر فاعلية من الأدوار فضلاً عن قيامه بكافة متطلبات التنفيذ للقرارات والمشروعات ، وتم منح المجلس الشعبى بعض الصلاحيات التقريرية والرقابية ونتج عن الصراع بينهما تهديد النظام المحلى بالإهيار وعدم تحقيق أهدافه .

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح أنها ركزت على الإدارة المحلية بشكل عام بشقيها الشعبى والتنفيذى ، وركزت على تحليل الوضع القائم للمجالس الشعبية المحلية بإظهار المشاكل المرتبطة بها ، ولكن لم تتطرق هذه الدراسات إلى الأدوات التى يمكن استخدامها فى تفعيل أداء المجالس الشعبية المحلية وزيادة دورها الرقابى وهذا ما سعى الباحث إلى تحقيقه من خلال هذا البحث .

٣- أهمية البحث :

تأتى أهمية هذا البحث من إسهامه فى تقديم أساليب مقترحة تساعد على تفعيل دور المجالس الشعبية فى نظام الإدارة المحلية فى مصر ، حيث تعبر هذه المجالس عن آراء واحتياجات ومشاكل المواطنين وتنقلها إلى الحكومة ليتم ترجمتها فى صورة خطط ومقترحات ووسائل تنفيذ ثم تتولى هذه المجالس بعد ذلك متابعة تنفيذها من جانب الحكومة ، وبالتالي فإن تحسين وتطوير أداء هذه المجالس سوف يؤدى إلى تحويل آمال وطموحات المواطنين إلى أفعال حقيقية ويزيد من الرقابة الشعبية على الأجهزة الحكومية .

٤- أهداف البحث :-

يسعى الباحث من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :-

١- تحديد دور المجالس الشعبية المحلية بناء على آراء المستجوبين فيما يتعلق بالآتى :-

١/١ إعداد خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية على المستوى المحلى لكل مجلس .

٢/١ إعداد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى على المستوى المحلى لكل مجلس .

٣/١ إعداد القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجماهير .

٤/١ إعداد القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المركز مع الجماهير .

٢- تحديد مستوى الأشراف والرقابة المناسب من المجالس الشعبية الأعلى

على المجالس الشعبية الأدنى وفقاً لآراء المستجوبين .

- ٣- تحديد طريقة التعويض المادى المناسبة لأعضاء المجالس الشعبية المحلية وفقاً لآراء المستجوبين .
- ٤- تحديد العدد المناسب من الأعضاء الممثلين فى كل مجلس من المجالس الشعبية المحلية على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية وفقاً لآراء المستجوبين .
- ٥- التعرف على آراء أعضاء المجالس الشعبية المحلية حول حق الإستجواب .
- ٦- تحديد عدد المستويات التنظيمية المناسبة للمجالس الشعبية المحلية وفقاً لآراء المستجوبين.
- ٧- تحديد المؤهلات العلمية والعملية الواجب توافرها فى أعضاء المجالس الشعبية المحلية وفقاً لآراء المستجوبين .

٥- فرض البحث:-

- يتمثل فرض البحث فى الآتى :-
- لا يوجد اختلاف معنوى بين آراء أعضاء المجالس الشعبية المحلية على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية حول الآتى :-
 - ١- دور المجالس الشعبية المحلية فيما يتعلق بالخطط الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلى لكل مجلس .
 - ٢- دور المجالس الشعبية المحلية فيما يتعلق بمشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى على المستوى المحلى لكل مجلس .
 - ٣- دور المجلس الشعبى للمحافظة فيما يتعلق بالقواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجماهير فى كافة المجالات .
 - ٤- دور المجلس الشعبى للمركز فيما يتعلق بالقواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المركز مع الجماهير فى كافة المجالات .
 - ٥- مستوى الإشراف والرقابة المناسب من المجالس الشعبية الأعلى على المجالس الشعبية الأدنى .
 - ٦- الطريقة المناسبة لتعويض أعضاء المجالس الشعبية مادياً مقابل مجهوداتهم بالمجلس .

- ٧- العدد المناسب من الأعضاء الممثلين فى كل مجلس من المجالس الشعبية المحلية على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية .
- ٨- حق أعضاء المجالس الشعبية المحلية فى استجواب المحافظ ورؤساء المصالح الحكومية والهيئات العامة والوحدات المحلية والأجهزة التنفيذية لمحاسبتهم فى الشئون الداخلة فى اختصاصاتهم .
- ٩- عدد المستويات التنظيمية المناسب للمجالس الشعبية المحلية الذى يحقق الأداء الفعال فى نظام الإدارة المحلية فى مصر .
- ١٠- المؤهلات العلمية والعملية الواجب توافرها فى عضو المجلس الشعبى المحلى المرشح للعضوية .

٦- أسلوب البحث :-

يعتمد البحث على أسلوبين : الأسلوب المكتبى والأسلوب الميدانى وذلك على النحو الآتى :-

١- الأسلوب المكتبى :

استخدام الباحث هذا الأسلوب فى الحصول على البيانات الثانوية من مصادرها المختلفة المتمثلة فى الكتب والدوريات والأبحاث المنشورة فى المؤتمرات العلمية ، والقوانين المتعلقة بنظام الإدارة المحلية فى مصر ، والسجلات المتوفرة بالمجالس الشعبية المحلية بمحافظة كفر الشيخ .

٢- الأسلوب الميدانى :-

استخدم الباحث هذا الأسلوب فى الحصول على البيانات الأولية من مجتمع البحث ويتمثل فى الآتى :-

١/٢ مجتمع البحث:-

يتكون مجتمع البحث من أعضاء المجالس الشعبية المحلية فى محافظة كفر الشيخ على مستوى مجلس المحافظة ومجالس المراكز ومجالس المدن والمجالس القروية ويبلغ أعداد هؤلاء الأعضاء كالتالى :-

١٢٠	عضواً بمجلس محلى المحافظة .
٥٦٠	عضواً بالمجالس المحلية للمراكز .
٢٤٠	عضواً بالمجالس المحلية للمدن .

١٠٥٦ عضواً بالمجالس المحلية القروية .

وبالتالى يبلغ عدد أعضاء المجالس الشعبية المحلية بمحافظة كفر الشيخ ١٩٧٦ عضواً ، وهذا يمثل حجم مجتمع البحث .

٢/٢ نوع وحجم العينة :-

اعتمد الباحث على عينة عشوائية طبقية حيث أمكن للباحث تحديد مجتمع البحث ومفرداته وتقسيمه إلى مجموعات متجانسة ، وقام الباحث بتحديد حجم العينة باستخدام المعادلة الآتية (٢٤)

$$ع. \% = \sqrt{\frac{ح \times ل}{م} \times \frac{ن-١}{م-١}}$$

حيث أن :-

ع. \% = ٥ \% وهى نسبة الخطأ المعيارى .

ح = نسبة عدد المفردات بالعينة التى تتوافر فيها خصائص مفردات مجتمع البحث .

ل = ١٠٠ \% - ح (ويفرض أن ح = ٥٠ \% فإن ل = ٥٠ \%) .

ن = حجم مجتمع البحث (١٩٧٦ مفردة) .

م = حجم العينة .

$$\therefore \frac{٥,٥}{١,٩٦} = \sqrt{\frac{٥,٥ \times ٥,٥}{م} \times \frac{١٩٧٦-١}{١٩٧٦-١}}$$

∴ م = ٣٢٢ مفردة

وبالتالى فإن حجم العينة يبلغ ٣٢٢ مفردة من إجمالى مفردات مجتمع البحث .

وقد قام الباحث بتقسيم مجتمع البحث إلى أربع مجموعات متجانسة (مجلس المحافظة - مجالس المراكز - مجالس المدن - مجالس القرى) وبعد تحديد حجم العينة الكلى (٣٢٢ مفردة) تم اختيار عينة من كل مجموعة بالاعتماد على طريقة التوزيع المتناسب حيث يتناسب عدد مفردات العينة فى كل طبقة (مجموعة متجانسة) مع عدد المفردات فى مجتمع البحث لكل طبقة وتسمى العينة فى هذه الحالة بالعينة الطبقية المتناسبة (٢٥) .

وفيما يلي توزيع مفردات العينة على المجموعات التي تمثل مستويات المجالس الشعبية المحلية الأربعة :-

$$\text{عدد مفردات العينة في مجلس المحافظة} = 322 \times \frac{120}{1976} = 20 \text{ مفردة}$$

$$\text{عدد مفردات العينة في مجالس المراكز} = 322 \times \frac{56}{1976} = 91 \text{ مفردة}$$

$$\text{عدد مفردات العينة في مجالس المدن} = 322 \times \frac{24}{1976} = 39 \text{ مفردة}$$

$$\text{عدد مفردات العينة في مجالس القرى} = 322 \times \frac{106}{1976} = 172 \text{ مفردة}$$

٣/٢ أداة جمع البيانات :-

تم جمع البيانات من العينة المختارة باستخدام قائمة الاستقصاء التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تعمل على تحقيق أهداف البحث وإثبات صحة أو عدم صحة فرض البحث .

٤/٢ أساليب التحليل الإحصائي :-

استخدم الباحث التحليل الإحصائي في إثبات صحة أو عدم صحة فرض البحث واعتمد على الأساليب الإحصائية الآتية :-

١- أسلوب (كا^٢) :-

استخدم الباحث أسلوب (كا^٢) لإختبار معنوية الإختلاف بين آراء المستجوبين في المستويات التنظيمية الأربعة (مجلس المحافظة - مجالس المراكز - مجالس المدن - مجالس القرى) لإختبار صحة الفروض الفرعية التي تشمل الفروض الفرعية من الأول حتى السابع ، واختار الباحث هذا الأسلوب لأنه يناسب تحليل البيانات التي تعتمد على التكرارات في كل اختيار ولا يكون لكل مفردة أكثر من تكرار واحد .

وعند تطبيق أسلوب (كا^٢) قام الباحث بدمج الخلايا التي تقل تكراراتها المتوقعة عن ٥ تكرارات في الخلايا المتعاقبة وذلك تنفيذاً للشرط إذا كان عدد الخلايا أكبر من ٢ فإنه يتعين ألا يزيد عدد

الخلايا التي تقل فيها التكرارات المتوقعة عن ٥ عن ٢٠٪ من مجموع عدد الخلايا أو كان التكرار المتوقع في إحدى الخلايا يقل عن ١ فإنه يمكن إدماج الخلايا المتعاقبة^(٢٦) .
وبعد تحديد قيمة (كأ) المحسوبة ودرجات الحرية وباستخدام مستوى معنوية ٥٪ يتم مقارنة قيمة (كأ) المحسوبة بقيمة (كأ) النظرية ، وعندما تكون القيمة المحسوبة أكبر من النظرية يرفض الفرض العدمي وهذا يعني وجود اختلاف معنوي بين آراء المستجوبين ، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من النظرية يقبل الفرض العدمي^(٢٧) .

٢- أسلوب تحليل التباين :-

استخدم الباحث أسلوب تحليل التباين للتعرف على معنوية الاختلاف بين آراء المستجوبين في المستويات التنظيمية الأربع لإختبار صحة الفروض الفرعية الثامن والتاسع والعاشر .
ومن خلال تطبيق هذا الأسلوب يتم تحديد قيمة (ف) المحسوبة وتحديد درجات الحرية ، وباستخدام مستوى معنوية ٥ ٪ يتم مقارنة قيمة (ف) المحسوبة بقيمة (ف) الجدولية فإذا كانت قيمة (ف) المحسوبة أكبر من الجدولية يتم رفض فرض العدم أى يوجد اختلاف معنوي بين آراء المستجوبين ، بينما إذا كانت قيمة (ف) المحسوبة أقل من الجدولية يقبل فرض العدم^(٢٨) .

٧- حدود البحث:-

تتمثل حدود البحث فى الآتى:-

١- يغطى البحث المجالس الشعبية المحلية بمحافظة كفر الشيخ والتي تشمل المجلس الشعبى للمحافظة ومجالس المراكز والمدن والقرى ، واختار الباحث محافظة كفر الشيخ لأنها موطن الباحث ومحل إقامته وقد يسر ذلك على الباحث القيام بجمع البيانات من أعضاء مجالس القرى والمدن والمراكز الموجودة بالمحافظة ، كما وجد الباحث من خلال علاقات الصداقة والمواطنة بأعضاء المجالس الشعبية المحلية بالمحافظة الإهتمام والجدينة فى ملئ قوائم الإستقصاء والحصول على بيانات موضوعية تفيد البحث ، هذا بالإضافة إلى أن محافظة كفر الشيخ تمثل إحدى المحافظات التى يوجد للجامعة العمالية فرع بها ومن أهداف الجامعة أن يكون لها دوراً ملموساً فى خدمة البيئة التى تعمل فيها.

٢- لا يغطى البحث المجالس الشعبية المحلية بالأحياء لأنه لا يوجد بمدن محافظة كفر الشيخ أحياء وبالتالي لا يوجد بالمحافظة مجالس شعبية للأحياء .

٣- لا يغطي البحث المجالس الشعبية للمدن التي لها أكثر من قسم إداري لأن مدن محافظة كفر الشيخ تعتبر ذات القسم الواحد .

٤- يغطي البحث المجالس الشعبية المحلية وما يسرى عليها من قوانين حتى عام ٢٠٠٤ .

ثانياً: تحليل نتائج البحث :-

يتناول تحليل نتائج البحث تحليلاً للناتج الخاصة بإثبات صحة فرض البحث الذي ينقسم إلى عشرة فروض فرعية تعمل على التعرف على معنوية الاختلاف بين آراء المستجوبين من أعضاء المجالس الشعبية المحلية على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية بالنسبة لدور هذه المجالس في تأدية اختصاصاتها المتعلقة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة السنوية والحساب الختامي ووضع القواعد العامة لنظام تعامل الحكومة مع الجماهير في كافة المجالات ، وكذلك التعرف على معنوية الاختلاف بين آراء المستجوبين حول مستوى الإشراف والرقابة المناسب من المجالس الشعبية الأعلى على المجالس الشعبية الأدنى والطريقة المناسبة لتعويض أعضاء المجالس الشعبية مادياً والعدد المناسب من الأعضاء الممثلين في كل مجلس ، والتعرف أيضاً على معنوية الاختلاف بين آراء المستجوبين فيما يتعلق بعودة الإستجاب و عدد المستويات التنظيمية المناسب للمجالس الشعبية المحلية والمؤهلات العلمية والعملية الواجب توافرها في عضو المجلس الشعبي المحلي.

وجاءت النتائج على النحو التالي :-

١- دور المجالس الشعبية المحلية في إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية :-

لقد نص قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١^(٢٩) على أن من اختصاصات المجالس الشعبية المحلية إقرار مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الوحدات المحلية ، ومن أجل تفعيل دور المجالس الشعبية المحلية بخصوص خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعطاء هذه المجالس دوراً أكثر عمقاً في الأداء أفضل من الوضع الحالي فقد عرض الباحث على المستجوبين أربع حالات للمشاركة بين أعضاء المجالس الشعبية والتنفيذيين في إعداد وإقرار هذه الخطط ومن ضمن هذه الحالات ما نص عليه القانون من قيام المجالس الشعبية المحلية بإقرار هذه الخطط فقط دون إعدادها .

وللتعرف على معنوية الاختلاف بين آراء أعضاء المجالس الشعبية المحلية على المستويات التنظيمية الأربعة (المحافظة والمركز والمدينة والقرية) حول حالات المشاركة في هذا الاختصاص قام الباحث بإختبار صحة الفرض الفرعى الأول الذى ينص على " لا يوجد اختلاف معنوى بين آراء أعضاء المجالس الشعبية المحلية على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية حول دور المجالس الشعبية المحلية فيما يتعلق بالخطط الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلى لكل مجلس " .

واستخدم الباحث أسلوب (كا^٢) الإحصائى للتوصل الى معنوية الاختلاف واتضح أن إحدى حالات المشاركة وتمثل فى " لا تشارك المجالس الشعبية المحلية فى إعداد هذه الخطط ولكن تتولى إقرارها فقط " كانت تكراراتها صفر اى لم تحظ بتأييد أية مفردة من مفردات البحث ، ولكى يتم تطبيق أسلوب (كا^٢) بشكل صحيح تم حذف هذا الإختيار من جدول (كا^٢) وحساب قيمة (كا^٢) بدونه .

وبلغت قيمة (كا^٢) المحسوبة ١٥,٧ وقيمة (كا^٢) النظرية ١٢,٥٩ بدرجة حرية ٦ وعند مستوى معنوية ٥% ، وحيث أن قيمة (كا^٢) المحسوبة أكبر من قيمة (كا^٢) النظرية إذا يرفض الفرض العدمى وهذا يعنى عدم صحة الفرض الفرعى الأول مما يدل على وجود اختلاف معنوى بين آراء أعضاء المجالس الشعبية فى العينات الأربعة على مستوى المحافظة والمراكز والمدن والقرى حول الإختيارات التى طرحها الباحث عليهم ، وهذه النتيجة توضح أن إختيارات المستجوبين تباينت تبعاً لتباين المستوى التنظيمى التابعين له ، أو أن اختلاف المستوى التنظيمى التابع له المستجوبين كان له أثراً واضحاً فى إختيار هؤلاء الأعضاء للدور المناسب الذى يجب أن تقوم به المجالس الشعبية المحلية فى إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولمزيد من التحليل والدراسة فقد أعد الباحث التوزيع النسبى للتكرارات الممثلة لإختيارات المستجوبين لكل بديل من البدائل المطروحة عليهم بالنسبة لكل مستوى تنظيمى وترتيب هذه البدائل وفقاً للنسب المتوالية لتكرارات كل بديل من إجمالى التكرارات وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١) الآتى :-

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي والترتيب لحالات المشاركة فى إعداد خطط التنمية الإقتصادية
والإجتماعية بين الشعبيين والتنفيذيين .

الترتيب	النسبة المئوية لكل بديل	عينة مجالس القرى %	عينة مجالس المدن %	عينة مجالس المراكز %	عينة مجالس المحافظين %	البدائل
١	٥٣,٤	٤٧,٧	٤٦,٢	٦٣,٧	٧٠	- تتولى المجالس الشعبية المشاركة فى إعداد هذه الخطط مع التنفيذيين ويتم إقرارها من جانب المجالس الشعبية.
٢	٢٤,٦	٣٢	٢٣	١٣,٣	١٥	- تتولى المجالس الشعبية إعداد هذه الخطط فقط ويتولى التنفيذيون مراجعتها وإقرارها .
٣	٢٢	٢٠,٣	٣٠,٨	٢٣	١٥	- تتولى المجالس الشعبية المشاركة فى إعداد هذه الخطط مع التنفيذيين ويتولى التنفيذيون إقرارها .
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

يتضح من الجدول رقم (١) أن أفضل البدائل والذي جاء فى الترتيب الأول وحصل على تأييد أغلبية المستجوبين بنسبة ٥٣,٤ % على مستوى العينات الأربع (مجالس المحافظة ومجالس المراكز والمدن والقرى) هو البديل " تتولى المجالس الشعبية المشاركة فى إعداد هذه الخطط مع التنفيذيين ويتم إقرارها من جانب المجالس الشعبية " وعلى مستوى العينات الأربع نجد أن هذا البديل قد حصل على تأييد أغلبية المستجوبين فى عينة مجالس المحافظة وعينة مجالس المراكز بنسب مئوية ٧٠% ، ٦٣,٧ % على التوالي ، ولكن هذا البديل رغم أنه لم يحصل على تأييد أغلبية المستجوبين فى عينة مجالس المدن وعينة مجالس القرى إلا أنه حصل على أعلى نسبة تأييد فى العينتين على مستوى البدائل الثلاثة وهى ٤٦,٢ ، ٤٧,٧ % فى عينة مجالس المدن وعينة مجالس القرى على التوالي ، ومن الملاحظ أن البديل الخاص بقيام المجالس الشعبية بإقرار هذه الخطط فقط دون المشاركة فى إعدادها وهو ما ينص عليه القانون الحالى لم يحظ بتأييد أية مفردة وبالتالي يعتبر بديل غير مقبول من جانب المستجوبين وتم استبعاده من الجدول رقم (١) .

وهذه النتيجة توضح رغبة وتفضيل أعضاء المجالس الشعبية المحلية فى أن يتم إعداد خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال مشاركتهم أولاً فى إعدادها بشكل مبدئى مع التنفيذيين المسؤولين عن إعداد هذه الخطط فى الوحدات المحلية ومجلس المدينة والمحافظه ، وبعد أن يتم إعدادها يتم إقرارها بشكل نهائى من خلال المجالس الشعبية المحلية .

ويرى الباحث أن هذا الإختيار يعمق من دور المجالس الشعبية المحلية فى إعداد هذه الخطط ثم إقرارها بدلاً من الدور البسيط الذى تؤديه هذه المجالس حالياً من خلال إقرار هذه الخطط فقط بدون المشاركة فى إعدادها وذلك لأن مشاركة المجالس الشعبية فى إعدادها يضمن أن تتناول هذه الخطط كل آمال وطموحات ومقترحات المواطنين .

٢- دور المجالس الشعبية المحلية فى إعداد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى :-

يعتبر إقرار مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى من ضمن اختصاصات المجالس الشعبية المحلية فى مصر (٣٠) ، ومن أجل تفعيل دور هذه المجالس فى هذا الإختصاص مستقبلاً فقد عرض الباحث على المستجوبين أربع اختيارات لإختيار أفضلها ، وتحتوى على بدائل المشاركة بين أعضاء المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية حول إعداد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى من ضمنها الإختصاص الحالى للمجالس الشعبية وهو إقرار المشروعين فقط دون للمشاركة فى إعدادهما .

وللتعرف على معنوية الإختلاف بين آراء أعضاء المجالس الشعبية المحلية حول بدائل المشاركة فى هذا الإختصاص قام الباحث بإختبار صحة الفرض الفرعى الثانى الذى ينص على " لا يوجد إختلاف معنوى بين آراء أعضاء المجالس الشعبية المحلية على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية حول دور المجالس الشعبية المحلية فيما يتعلق بمشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى على المستوى المحلى لكل مجلس " .

واستخدم الباحث أسلوب (كا^٢) للتوصل إلى معنوية الإختلاف ، ولم يحصل البديل المتمثل فى " تتولى المجالس الشعبية إعداد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى فقط ويتولى التنفيذيون مراجعته وإقراره " على تأييد أية مفردة من مفردات البحث وتم حذف هذا البديل عند حساب قيمة (كا^٢) .

وبلغت قيمة (كا^٢) المحسوبة ١٤,٥٣ ، بينما بلغت قيمة (كا^٢) النظرية ١٢,٥٩ بدرجة حرية ٦ عند مستوى معنوية ٥٪ ، وحيث أن قيمة (كا^٢) المحسوبة أكبر من قيمة (كا^٢) النظرية فهذا يدل على عدم صحة الفرض الفرعى الثانى أى أنه يوجد اختلاف معنوى بين آراء المستجوبين مما يعنى أنه يوجد فروقاً بين العينات الأربع الممثلة للمستويات التنظيمية وأنها ليست من مجتمع واحد وأن اختلاف المستوى التنظيمى التابع له المستجوبين له الأثر الواضح فى حدوث الاختلاف فى آرائهم حول الدور المناسب الذى يجب أن تقوم به المجالس الشعبية المحلية عند إعداد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى .

ويعرض الباحث فيما يلى التوزيع النسبى لتكرارات بدائل تنفيذ اختصاص المجالس الشعبية المحلية فى إعداد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى وذلك بغرض التعمق فى التحليل والدراسة لهذا الإختصاص كما يوضحه الجدول رقم (٢) الآتى :

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبى والترتيب لبدائل المشاركة فى إعداد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى بين الشعبيين والتنفيذيين

الترتيب	النسبة المئوية لكل بديل	عينة مجالس القرى %	عينة مجالس المدن %	عينة مجالس المراكز %	عينة مجالس المحافظة %	البدائل
١	٥٢,١	٤٦,٥	٥٦,٤	٥٧	٧٠	- تتولى المجالس الشعبية المشاركة فى إعداد المشروعات مع التنفيذيين ويتم إقرارها من جانب المجالس الشعبية .
٢	٤٢	٤٨,٨	٤٣,٥	٣٣	٢٠	- تتولى المجالس الشعبية المشاركة فى إعداد المشروعات مع التنفيذيين ويتولى التنفيذيون إقرارها .
٣	٥,٩	٤,٧	صفر	١٠	١٠	- لا تشارك المجالس الشعبية فى إعداد المشروعات ولكن تتولى إقرارها فقط .
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

يتضح من الجدول رقم (٢) أن افضل بديل والذى حصل على تأييد أغلبية المستجوبين بنسبة ٥٢,١٪ هو مشاركة المجالس الشعبية مع التنفيذيين فى إعداد مشروع الموازنة السنوية والحساب

الختامي على أن يتم إقرارها بشكل نهائي من المجالس الشعبية ، وجاء في الترتيب الأخير الدور الذى منحة القانون الحالى للمجالس الشعبية وهو إقرار المشروعات فقط دون المشاركة فى إعدادها مع التنفيذيين بنسبة تأييد بلغت ٥,٩ ٪ فقط ، وهذا يعنى رفض أعضاء المجالس الشعبية للدور البسيط الذى أعطاه القانون لهم ويطمحون فى توسيع هذا الدور بأن يشاركوا التنفيذيين فى إعداد المشروعات مع الإحتفاظ بحقهم فى إقرارها بشكل نهائي.

٣- دور المجلس الشعبى للمحافظة فى إعداد القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجماهير :

لقد أعطى قانون الإدارة المحلية^(٣١) للمجلس الشعبى للمحافظة حق إقرار القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجماهير فى كافة المجالات ، ونظراً لأهمية هذه القواعد فى تيسير تقديم الخدمات والتعامل مع المواطنين ، ومن أجل تفعيل دور المجلس الشعبى للمحافظة فى إعداد هذه القواعد وإقرارها قام الباحث بالتعرف على آراء أعضاء المجالس الشعبية المحلية فى أربعة بدائل من ضمنها الإختصاص الحالى لهذه المجالس وهو إقرار هذه القواعد فقط وذلك من خلال اختبار صحة الفرض الفرعى الثالث الذى ينص على " لا يوجد إختلاف معنوى بين آراء أعضاء المجالس الشعبية المحلية على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية حول دور المجلس الشعبى للمحافظة فيما يتعلق بالقواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجماهير فى كافة المجالات " .

وباستخدام أسلوب (كا^٢) للتوصل إلى معنوية الإختلاف فقد بلغت قيمة (كا^٢) المحسوبة ٢٧,٧٨ وبلغت قيمة (كا^٢) النظرية ١٥,٩٢ عند درجة حرية ٩ ومستوى معنوية ٥ ٪ ، ونظراً لأن قيمة (كا^٢) المحسوبة أكبر من النظرية فإنه يتم رفض فرض العدم مما يدل على عدم صحة الفرض الفرعى الثالث وهذا يعنى وجود فروق معنوية بين آراء المستجوبين على المستويات الأربع التنظيمية أى أن إختلاف المستوى التنظيمى ترتب عليه إختلاف الآراء حول البديل المناسب الذى يحدد دور المجلس الشعبى للمحافظة فى إعداد القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجماهير ، ويرى الباحث أن إختلاف الآراء يرجع إلى أن إعداد هذه القواعد هو من إختصاص مجلس شعبى للمحافظة فقط وليس للمجالس الشعبية الأخرى أى دور فيه لذلك تبينت آراء أعضاء هذه المجالس حول هذا الإختصاص لأنها لم تمارسه فى الواقع العملى .

وللمزيد من التحليل والدراسة يقدم الباحث فيما يلى التوزيع النسبى والترتيب للبدائل المحددة لدور المجلس الشعبى للمحافظة فى إعداد القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجماهير ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٣) الآتى :- -٢٥-

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي والترتيب لبدائل المشاركة في إعداد القواعد العامة لنظام التعامل مع الجماهير بين المجلس الشعبي للمحافظة والتنفيذيين

البدائل	عينة مجلس المحافظة %	عينة مجالس المدن %	عينة مجالس القرى %	النسبة المئوية لكل بديل	ترتيب
- يتولى مجلس شعبي المحافظة المشاركة في تحديد وإعداد هذه القواعد مع التنفيذيين ويتم إقرارها من جانب المجلس الشعبي للمحافظة .	٤٠	٦١,٥	٥٨,٢	٥٨	١
- يتولى مجلس شعبي المحافظة المشاركة في تحديد وإعداد هذه القواعد مع التنفيذيين ويتم إقرارها من الجهات التنفيذية .	١٠	٢٠,٥	١٩,٨	١٩,٣	٣
- يتولى مجلس شعبي المحافظة تحديد وإعداد هذه القواعد ويتم مراجعتها وإقرارها من الجهات التنفيذية .	١٠	١٢,٨	١٧,٤	١٥,٢	٣
- لا يشارك المجلس الشعبي للمحافظة في تحديد وإعداد هذه القواعد ولكن يتولى إقرارها فقط	٤٠	٦,٥	٥,٢	٧,٥	٤
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

يتضح من الجدول رقم (٣) أن أفضل بديل من بدائل إعداد القواعد العامة لنظام التعامل مع الجماهير هو أن يتولى مجلس شعبي المحافظة المشاركة في تحديد وإعداد هذه القواعد مع التنفيذيين ثم يتم إقرارها بشكل نهائي من جانب المجلس الشعبي للمحافظة ، وقد حصل هذا البديل على أغلبية آراء المستجوبين بنسبة ٥٨ % ، ويرى الباحث أنه مع السعي إلى تفعيل دور المجالس الشعبية المحلية في نظام الإدارة المحلية في مصر فإنه يجب تبني وتدعيم هذا البديل وخاصة أن

أعضاء المجلس الشعبي أكثر إماماً ودراية بالمواطنين وقادرين على تحديد أفضل الأساليب للتعامل معهم وبالتالي يفضل مشاركتهم فى إعداد هذه القواعد حتى تكون موضوعية وعادلة وتحقق الخدمات المطلوبة للمواطنين فى سهولة ويسر .

ومن الملاحظ أنه قد جاء فى الترتيب الأخير من بين البدائل الأربعة البديل الخاص بعدم مشاركة مجلس شعبى المحافظة التنفيذيين فى تحديد وإعداد هذه القواعد ولكن يتولى إقرارها فقط وهو الاختصاص الذى منحه القانون الحالى للمجلس ، وقد حصل هذا البديل على تأييد المستجوبين بنسبة ضئيلة جداً مقدارها ٧,٥ ٪ ، مما يعنى عدم موافقة أغلبية الأعضاء على الدور الذى منحه القانون لمجلس شعبى المحافظة فى إعداد قواعد التعامل مع الجماهير .

٤- دور المجلس الشعبى للمركز فى إعداد القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المركز مع الجماهير فى كافة المجالات : -

قام الباحث بإختبار صحة الفرض الفرعى الرابع الذى ينص على " لا يوجد اختلاف معنوى بين آراء أعضاء المجالس الشعبية المحلية على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية حول دور المجلس الشعبى للمركز فيما يتعلق بالقواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المركز مع الجماهير فى كافة المجالات " .

واستخدم الباحث أسلوب (كأ) للتعرف على معنوية الإختلاف بين آراء المستجوبين ، وبلغت قيمة (كأ) المحسوبة ٢٥,٧ وهى أكبر من قيمة (كأ) النظرية التى بلغت ١٥,٩٢ عند درجة حرية ٩ ومستوى معنوية ٥ ٪ ، وهذا يعنى عدم صحة الفرض الفرعى الرابع ، أى أنه يوجد اختلاف معنوى بين آراء المستجوبين على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية حول البدائل التى طرحها الباحث عليهم لتفعيل دور المجلس الشعبى للمركز فى إعداد القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المركز مع الجماهير ، مما يدل على أن إختلاف المستوى التنظيمى كان له الأثر فى إختلاف الآراء حول هذه البدائل ، وقد يرجع هذا الإختلاف إلى أن إعداد هذه القواعد هو من إختصاص مجلس المركز فقط فأختلفت آراء أعضاء المجالس الأخرى حول هذا الإختصاص لأنها لم تمارسه فى الواقع مثل المجالس الشعبية للمراكز .

وفىما يلى التوزيع النسبى والترتيب لبدائل الإختيار حول دور المجلس الشعبى للمحافظة فى إعداد القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المركز مع الجماهير كما يوضحه الجدول رقم (٤) الآتى :

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي والترتيب لبدائل المشاركة في اعداد القواعد العامة لنظام التعامل مع الجماهير بين المجلس الشعبي للمركز والتنفيذيين

البدائل	عينة مجلس المحافظة %	عينة مجالس المراكز %	عينة مجالس المدن %	عينة مجالس القرى %	النسبة المئوية لكل بديل %	ترتيب
- يتولى مجلس شعبي المركز المشاركة في تحديد وإعداد هذه القواعد مع التنفيذيين ويتم إقرارها من جانب المجلس الشعبي للمركز	٤٥	٦٢,٦	٥٦,٤	٥٣,٥	٥٦	١
- يتولى مجلس شعبي المركز المشاركة في تحديد وإعداد هذه القواعد مع التنفيذيين ويتم مراجعتها وإقرارها من الجهات التنفيذية .	١٠	٢٤,٢	٢٥,٦	٢٣,٣	٢٣	٢
- يتولى مجلس شعبي المركز تحديد وإعداد هذه القواعد ويتم مراجعتها وإقرارها من الجهات التنفيذية	١٠	٦,٦	١٠,٣	١٨,٦	١٣,٦	٣
- لا يشارك المجلس الشعبي للمركز في تحديد وإعداد هذه القواعد ولكن يتولى الموافقة عليها فقط.	٣٥	٦,٦	٧,٧	٤,٦	٧,٤	٤
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

يتضح من الجدول رقم (٤) أن افضل البدائل والذي حصل على أغلبية آراء المستجوبين بنسبة ٥٦% هو أن يتولى مجلس شعبي المركز بالمشاركة مع التنفيذيين تحديد وإعداد القواعد العامة لنظام التعامل مع الجماهير في كافة المجالات على مستوى المركز ثم يتولى المجلس إقرارها بشكل نهائي ، ويؤيد الباحث الأخذ بهذا البديل الذي يعطى دوراً افضل لمجلس محلي المركز من الدور الحالي الذي منحه القانون^(٣٢) وهو الموافقة على هذه القواعد فقط دون

المشاركة فى تحديدها وإعدادها والذي جاء فى الترتيب الأخير من بين البدائل الأربعة وحصل على تأييد المستجوبين بنسبة ضئيلة جداً بلغت ٧,٤ ٪ .

ويرجع السبب فى تأييد الباحث وأغلبية المستجوبين للبدل الأول هو أن أعضاء المجالس الشعبية للمراكز أكثر التحاماً بالجمهير وأكثر معرفة بمشاكلهم مما يساعد على وضع هذه القواعد وفقاً لمتطلبات المواطنين .

٥- مستوى الإشراف والرقابة من المجالس الشعبية الأعلى على المجالس الشعبية الأدنى :-

قام الباحث باختبار صحة الفرض الفرعى الخامس الذى ينص على " لا يوجد اختلاف معنوى بين آراء أعضاء المجالس الشعبية المحلية على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية حول مستوى الأشراف والرقابة المناسب من المجالس الشعبية الأعلى على المجالس الشعبية الأدنى " .

واستخدم الباحث أسلوب (كأ^٢) لإختبار معنوية الإختلاف بين آراء المستجوبين وبلغت قيمة (كأ^٢) المحسوبة ٥٤,٦ وهى أكبر بشكل ملحوظ من قيمة (كأ^٢) النظرية التى بلغت ١٢,٥٩ بدرجة حرية ٦ ومستوى معنوية ٥ ٪ ، وهذا يعنى عدم صحة الفرض الفرعى الخامس ، أى أنه يوجد اختلاف معنوى بين آراء المستجوبين على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية حول البدائل التى طرحها الباحث عليهم لتحديد وسيلة الرقابة المناسبة من المجالس الشعبية الأعلى على المجالس الشعبية الأدنى ، وهذا يدل على أن إختلاف المستوى التنظيمى الذى يتبعه المستجوبون كان له الأثر الواضح فى إختلاف الآراء حول إختيار الوسيلة المناسبة ، وربما يرجع إختلاف الآراء إلى أن المستجوبين فى كل مستوى تنظيمى يختارون وسيلة الرقابة التى تناسب المستوى التنظيمى الذى يتبعوه فنجد مثلاً المستجوبين من مجلس شعبى المحافظة يفضلون تولى مجلس شعبى المحافظة وحده الرقابة على جميع المجالس الشعبية المحلية بالمحافظة ، وهذا ما يوضحه التوزيع النسبى والترتيب لوسائل الأشراف والرقابة من المجالس الشعبية الأعلى على المجالس الشعبية الأدنى من خلال الجدول رقم (٥) الآتى :-

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي والترتيب لوسائل الإشراف والرقابة من المجالس الشعبية الأعلى
على المجالس الشعبية الأدنى

رقم	النسبة المئوية لكل بديل	عينة مجالس القرى %	عينة مجالس المدن %	عينة مجالس المراكز %	عينة مجلس المحافظة %	وسائل الرقابة
١	٣٥	٤١,٣	٣٣,٣	٢٧,٥	٢٠	- يتولى مجلس شعبي المحافظة الرقابة على كل المجالس الشعبية المحلية بالمحافظة ، بالإضافة إلى تولى مجلس شعبي المركز الرقابة على مجالس المدن والقرى التابعة له .
٢	٣٣,٦	٣٤,٩	٤٣,٧	١٦,٥	٨٠	- يتولى مجلس شعبي المحافظة وحده الرقابة على جميع المجالس الشعبية المحلية بالمحافظة
٣	٣١,٤	٢٣,٨	٢٣	٥٦	صفر	- يتولى مجلس شعبي المحافظة الرقابة على مجلس شعبي المركز فقط ، بالإضافة إلى تولى مجلس شعبي المركز الرقابة على مجالس المدن والقرى التابعة له .
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

يتضح من الجدول رقم (٥) أنه لا يوجد وسيلة من وسائل الرقابة قد حصلت على تأييد أغلبية آراء المستجوبين ، وجاءت الثلاث وسائل متقاربة في النسب المئوية على المستوى الإجمالي ومن ضمن هذه الوسائل الوسيلة المتبعة الآن وجاءت في الترتيب الأول بنسبة ٣٥٪ وهي تولى مجلس شعبي المحافظة الرقابة على كل المجالس الشعبية المحلية بالإضافة إلى تولى مجلس شعبي المركز الرقابة على مجالس المدن والقرى التابعة له .

ويفضل الباحث الأخذ بالوسيلة الثانية فى الترتيب وهى تولى مجلس شعبى المحافظة وحده الرقابة على جميع المجالس الشعبية المحلية بالمحافظة حتى تصبح وسيلة الأشراف والرقابة من جهة واحدة هى مجلس شعبى المحافظة على اعتبار أنه المستوى التنظيمى الأعلى وذلك لتفادى تعدد وسائل الأشراف والرقابة بين المجالس الشعبية وبالتالي تتجه هذه المجالس الى الإهتمام بدورها الرئيسى فى خدمة المواطنين ، كما أن مجلس شعبى المحافظة من السهل عليه القيام بهذا الدور الرقابى على جميع المجالس الشعبية بالمحافظة نظراً لأن أعضاء هذا المجلس ممثلين من جميع مراكز المحافظة ويمكن إسناد مهمة الأشراف والرقابة على المجالس الشعبية الموجودة بكل مركز من خلال لجنة مكونة من أعضاء مجلس شعبى المحافظة من أبناء هذا المركز .

٦- طرق التعويض المادى لأعضاء المجالس الشعبية المحلية :-

قام الباحث بإختبار صحة الفرض الفرعى السادس الذى ينص على " لا يوجد اختلاف معنوى بين آراء أعضاء المجالس الشعبية المحلية على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية حول الطريقة المناسبة لتعويض أعضاء المجالس الشعبية مادياً مقابل مجهوداتهم بالمجلس " .

واستخدم الباحث أسلوب (كا^٢) لإختبار معنوية الإختلاف بين آراء المستجوبين ، وتم حذف الإختبار الرابع وهو " منح العضو مكافأة سنوية مناسبة " لعدم حصوله على تأييد أية مفردة من مفردات البحث ، وبلغت قيمة (كا^٢) المحسوبة ١٧,٧ وهى أكبر من قيمة (كا^٢) النظرية التى بلغت ١٢,٩٥ بدرجة حرية ٦ ومستوى معنوية ٥٪ لذلك يتم رفض الفرض الفرعى السادس ، أى أنه يوجد اختلاف معنوى بين آراء المستجوبين على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية حول طرق التعويض المادى لأعضاء المجالس الشعبية المحلية؛ ويرجع الباحث هذا الإختلاف إلى تباين اتجاهات الأعضاء نحو المقابل المادى وطريقة الحصول عليه فالبعض يرى ضرورة تعويض العضو مادياً مقابل مجهوداته بالمجلس والبعض الآخر يرى أن هذا عمل تطوعى لا يستحق التعويض المادى ، ومن جهة أخرى يفضل البعض مقابل مادى على كل جلسة والبعض الآخر يفضل راتب شهري أو راتب شهري مع مقابل مادى عن كل جلسة ، وهذا ما يوضحه التوزيع النسبى والترتيب لطرق التعويض المادى من خلال الجدول رقم (٦) الآتى :

جدول رقم (٦)

التوزيع النسبي والترتيب لطرق التعويض المادى لأعضاء المجالس الشعبية المحلية

ترتيب	النسبة المنوية لكل بديل	عينة مجالس القرى %	عينة مجالس المدن %	عينة مجالس المراكز %	عينة مجلس المحافظة %	طريقة التعويض المادى
١	٥٨,٨	٥٩	٢٦	٦٣,٤	١٠٠	- مقابل مادى مناسب لكل جلسة .
٢	٢٦,٥	٢٤,٥	٥١,٨	٢٥,٦	-	- راتب شهرى مناسب
٣	١٤,٧	١٦,٥	٢٢,٢	١١	-	- راتب شهرى ثابت مع مقابل مادى لكل جلسة .
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

يتضح من الجدول رقم (٦) أن أفضل طريقة للتعويض المادى للأعضاء والتي حصلت على تأييد أغلبية المستجوبين بنسبة ٥٨,٨% هي منح العضو مقابل مادى مناسب لكل جلسة ، وهذه الطريقة هي نفس طريقة التعويض المادى المتبعة حالياً فى المجالس الشعبية المحلية ، ومن خلال تحليل بيانات الإستقصاء اتضح أن ٨٤,٨% من المستجوبين أجابوا أن المقابل المادى الذى يحصلون عليه لا يناسب المجهودات التى يبذلها العضو فى المجلس الشعبى المحلى ، وأن ١٥,٢% فقط من المستجوبين أجابوا بأن هذا المقابل المادى مناسب لهم على اعتبار أن العمل فى المجالس المحلية هو عمل خدمى تطوعى ، كما اتضح أن عضو مجلس شعبى المحافظة يحصل على مقابل مادى عن كل جلسة مقداره عشرين جنيهاً بحد أقصى خمسين جنيهاً فى الشهر ، فى حين يحصل عضو مجلس شعبى المركز والمدينة على خمس جنيهاً عن كل جلسة بحد أقصى خمسة وعشرين جنيهاً فى الشهر ، ويحصل عضو مجلس محلى القرية على ثلاث جنيهاً لكل جلسة بحد أقصى عشر جنيهاً فى الشهر ، ومن الواضح تدنى المقابل المادى الذى يحصل عليه عضو المجلس الشعبى لدرجة أنه لا يكفى أن يكون بدل انتقال للعضو من قريته أو مكان إقامته إلى المجلس الذى يحضر فيه الاجتماع .

ويرى الباحث أنه يجب تعويض أعضاء المجالس الشعبية مادياً أفضل مما هو متبع الآن على أن تستخدم نفس الطريقة التى لاقت تأييد أغلبية المستجوبين وهى منح كل عضو مقابل مادى مناسب عن كل جلسة وهذا المقابل المادى يجب أن يشمل بدل انتقال مناسب للعضو ومقابل مادى لمجهودات العضو فى المجلس بالإضافة إلى بدل تمثيل فى اللجان المختلفة المنبثقة من كل

مجلس محلى وذلك حتى يمكن جذب عناصر جيدة للمجالس الشعبية المحلية تستطيع أن تؤدي عملها على أكمل وجه وتعطي جزء من وقتها لهذا العمل ما دام سيتم تعويضها مادياً بالشكل المناسب .

٧- أعداد الأعضاء الممثلين في المجالس الشعبية المحلية :-

قام الباحث بإختبار صحة الفرض الفرعى السابع الذى ينص على " لا يوجد اختلاف معنوى بين آراء أعضاء المجالس الشعبية المحلية على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية حول العدد المناسب من الأعضاء الممثلين فى كل مجلس من المجالس الشعبية المحلية " ، واستخدم الباحث أسلوب (كا^٢) لاختبار معنوية الاختلاف وجاءت النتائج على النحو الآتى :-

١/٧ عدد الأعضاء الممثلين عن كل مركز فى مجلس شعبى المحافظة :-

بلغت قيمة (كا^٢) المحسوبة ٤٨,٦٨ وهى أكبر من قيمة (كا^٢) النظرية التى بلغت ١٢,٥٩ بدرجة حرية ٦ ومستوى معنوية ٥ ٪ مما يثبت عدم صحة الفرض الفرعى السابع فيما يتعلق بعدد الأعضاء الممثلين عن كل مركز بمجلس شعبى المحافظة واتضح من التوزيع النسبى للفئات التى تمثل عدد الأعضاء أنه لم تحصل أية فئة من هذه الفئات على تأييد أغلبية آراء المستجوبين .

ويرى الباحث الرجوع إلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ (٢٢) بتقليل عدد الأعضاء الممثلين عن كل مركز أو قسم إدارى فى مجلس المحافظة من عشرة أعضاء إلى ستة أعضاء ، حتى يمكن تقليل العدد الكلى لأعضاء مجلس شعبى المحافظة ، وهذا التخفيض سيترتب عليه تقليل عدد أعضاء مجلس محافظة كفر الشيخ مثلاً من ١٢٠ عضواً إلى ٧٢ عضواً مما يساعد المجلس على أداء مهامه بشكل أفضل ويجعل من الممكن تحسين المقابل المادى المدفوع للأعضاء ، كما أنه يسهل على الناخبين اختيار الأعضاء الأكفاء من قائمة المرشحين .

٢/٧ أعداد الأعضاء الممثلين فى مجلس شعبى المركز :-

يشكل أعضاء مجلس شعبى المركز من أعضاء ممثلين عن المدينة وأعضاء ممثلين عن الوحدات المحلية ، وفيما يلى تحليلاً للنتائج الخاصة بكل منهما :-

١/٢/٧ عدد الأعضاء الممثلين عن المدينة فى مجلس شعبى المركز :-

بلغت قيمة (كا^٢) المحسوبة ٢٢,١ وهى أكبر من قيمة (كا^٢) النظرية التى تبلغ ١٥,٩٢ بدرجة حرية ٩ ومستوى معنوية ٥ ٪ مما يثبت عدم صحة الفرض الفرعى السابع فيما يتعلق بعدد الأعضاء الممثلين عن المدينة فى مجلس شعبى المركز وأنه يوجد اختلاف معنوى بين آراء

المستجوبين على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية حول العدد المناسب من الأعضاء الممثلين عن المدينة في مجلس شعبي المركز .

واتضح من التوزيع النسبي للفئات التي تمثل عدد الأعضاء أنه لم تحصل أية فئة من هذه الفئات على تأييد أغلبية آراء المستجوبين .

٢/٢/٧ عدد الأعضاء الممثلين عن الوحدة المحلية في مجلس شعبي المركز :-

بلغت قيمة (كا^٢) المحسوبة ٧٦ وهي أكبر من قيمة (كا^٢) النظرية التي تبلغ ١٥,٩٢ بدرجة حرية ٩ ومستوى معنوية ٥ ٪ مما يثبت عدم صحة الفرض الفرعي السابع فيما يتعلق بعدد الأعضاء الممثلين عن الوحدة المحلية في مجلس شعبي المركز .

واتضح من التوزيع النسبي للفئات التي تمثل عدد الأعضاء أنه لم تحصل أية فئة من هذه الفئات على أغلبية آراء المستجوبين .

ويفضل الباحث الرجوع إلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ (٣٤) بتقليل عدد الأعضاء الممثلين عن المدينة في مجلس شعبي المركز إلى عشرة أعضاء بدلاً من اثني عشر عضواً وتقليل عدد الأعضاء الممثلين عن كل وحدة محلية في نطاق المركز إلى ستة أعضاء بدلاً من عشرة أعضاء وذلك لتخفيض العدد الكلي الممثل لمجلس شعبي المركز حتى يتسنى اختيار الأعضاء الأكفاء وتحسين المقابل المادي لهم وبالتالي تحسين أداء المجلس .

٣ / ٧ عدد الأعضاء الممثلين في مجلس شعبي المدينة :-

بلغت قيمة (كا^٢) المحسوبة ٢٢ وهي أكبر من قيمة (كا^٢) النظرية التي تبلغ ١٢,٥٩ بدرجة حرية ٦ ومستوى معنوية ٥ ٪ ، وهذا يثبت عدم صحة الفرض الفرعي السابع فيما يتعلق بعدد الأعضاء الممثلين في مجلس شعبي المدينة .

واتضح من التوزيع النسبي للتكرارات التي حصلت عليها الفئات التي تمثل عدد الأعضاء أن الفئة (أكثر من ٢٠ عضواً) قد حصلت على تأييد أغلبية آراء المستجوبين بنسبة ٦٠,٢ ٪ ، ووفقاً للقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦ (٣٥) يتم تمثيل المدينة ذات القسم الواحد من ٢٤ عضواً ، ويؤيد الباحث الإبقاء على هذا العدد تمثيلاً مع آراء أغلبية المستجوبين ومع القانون الحالي بحيث يشكل أعضاء مجلس شعبي المدينة ذات القسم الواحد من ٢٤ عضواً ، ويرى الباحث أن هذا العدد

ليس كبيراً يعوق أداء المجلس وليس صغيراً يؤدي إلى زيادة أعباء الدور على الأعضاء المنتخبين .

٧ / ٤ عدد الأعضاء الممثلين في مجلس شعبي القرية :-

بلغت قيمة (ك^٢) المحسوبة ٤٩,٥ وهي أكبر من قيمة (ك^١) النظرية التي بلغت ١٢,٥٩ بدرجة حرية ٦ ومستوى معنوية ٥ ٪ ، مما يثبت عدم صحة الفرض الفرعي السابع فيما يتعلق بعدد الأعضاء الممثلين في مجلس شعبي القرية .

واتضح من التوزيع النسبي للتكرارات التي حصلت عليها الفئات التي تمثل عدد الأعضاء أن الفئة " أكثر من ٢٠ عضواً " قد حصلت على تأييد أغلبية آراء المستجوبين بنسبة ٦٠,٨ ٪ ، ووفقاً للقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦ (٣٦) يشكل مجلس شعبي القرية من ٢٤ عضواً ، ويؤيد الباحث الإبقاء على هذا العدد تمشياً مع آراء أغلبية المستجوبين ومع القانون الحالي ، لأن هذا العدد يعتبر كافياً ويسمح بانتخاب عضو على الأقل من كل قرية من القرى التابعة للمجلس الشعبي القروي وهذا العضو يستطيع أن ينقل مشاكل ومقترحات أبناء هذه القرية إلى المجلس .

٨ - أحقية أعضاء المجالس الشعبية المحلية في الاستجواب :-

لاختبار صحة الفرض الفرعي الثامن الذي ينص على " لا يوجد اختلاف معنوي بين آراء أعضاء المجالس الشعبية المحلية على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية حول حق أعضاء المجالس الشعبية المحلية في استجواب المحافظ ورؤساء المصالح الحكومية والهيئات العامة والوحدات المحلية والأجهزة التنفيذية لمحاسبتهم في الشؤون الداخلة في اختصاصاتهم " ، استخدم الباحث أسلوب تحليل التباين للتعرف على معنوية الاختلاف بين آراء المستجوبين ، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٧) على النحو الآتي :-

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل التباين لآراء المستجوبين حول حق الاستجواب

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	ف المحسوبة
- بين المجموعات	٣	٤,٣١٥	١,٤٣٨	٦,٠٤
- داخل المجموعات	٣١٨	٧٥,٧٢٩	٠,٢٣٨	
- الكلي	٣٢١	٨٠,٠٤٤		

وتبلغ قيمة (ف) الجدولية ٢,٦٢ عند درجات الحرية (٣ ، ٣١٨) ومستوى معنوية ٥% ،
وحيث أن قيمة (ف) المحسوبة التي تبلغ ٦,٠٤ أكبر من قيمة (ف) الجدولية لذلك يتم رفض
الفرض العدمي مما يثبت عدم صحة الفرض الفرعى الثامن ، أى أنه يوجد اختلاف معنوى بين
آراء المستجوبين فى المستويات التنظيمية الأربع (المحافظة والمركز والمدينة والقرية) حول
حق أعضاء المجالس الشعبية المحلية فى الإستجواب ، ويرجع الباحث هذا الإختلاف فى الآراء
إلى اختلاف إتجاهات الأعضاء نحو الاستجواب وأحقيته لكل المجالس الشعبية المحلية ، فيرى
اللبعض أنه يمكن أن يستغل بشكل سئ لتصفية الحسابات بين الأعضاء والتنفيذيين ، والبعض
الأخر يرى ضرورة عودة الإستجواب لزيادة قدرة المجالس الشعبية على الرقابة على التنفيذيين ،
كما أن بعض المستجوبين من أعضاء المستوى التنظيمى الواحد يفضلون عودة الإستجواب فى
المجالس الشعبية التى ينتمون إليها ولا يفضلون عودة الإستجواب للمجالس الشعبية الأخرى .

وللمزيد من التحليل والدراسة يعرض الباحث فيما يلى المتوسطات الدالة على درجة الموافقة
على حق أعضاء المجالس الشعبية فى الإستجواب وترتيبها وفقاً للمتوسطات كما يوضحه الجدول
رقم (٨) الآتى :-

جدول رقم (٨)

المتوسطات والترتيب لدرجة الموافقة على حق الإستجواب

الترتيب	المتوسط *	حق الإستجواب
١	٣,٩٢	- حق أعضاء المجلس الشعبي للمحافظة فى استجواب المحافظ ورؤساء المصالح الحكومية والهيئات العامة لمحاسبتهم فى الشئون الداخلة فى اختصاصاتهم .
٢	٣,٨٤	- حق أعضاء المجلس الشعبي للمركز فى استجواب رؤساء الوحدات المحلية ومجلس المدينة ورؤساء الأجهزة التنفيذية والهيئات العامة فى نطاق المركز لمحاسبتهم فى حدود اختصاصاتهم .
٣	٣,٨٣	- حق أعضاء المجلس الشعبي للقرية فى استجواب رؤساء الوحدات المحلية والأجهزة التنفيذية فى نطاق القرية .
٤	٣,٨١	- حق أعضاء المجلس الشعبي للمدينة فى استجواب رؤساء الأجهزة التنفيذية والهيئات العامة فى نطاق المدينة .

يتضح من الجدول رقم (٨) أن حق الإستجواب لجميع المجالس الشعبية المحلية بمستوياتها التنظيمية الأربع قد حصل على موافقة المستجوبين حيث تعدت فيه قيمة المتوسطات عن (٢) وقد جاء فى الترتيب الأول حق المجلس الشعبي للمحافظة فى الإستجواب ويرجع الباحث ذلك إلى أن المجلس الشعبى للمحافظة يقوم بإستجواب المحافظ والمسؤولين بالمحافظة الذين هم فى قمة التنظيم وبالتالي سيكون لهذا الإستجواب رد فعل قوى على كل المستويات الإدارية التى تقع تحت سلطة ومسئولية المسؤولين فى القمة مما يعود بأثار إيجابية لمصلحة المواطنين .

ويؤيد الباحث عودة حق الإستجواب مرة أخرى للمجالس الشعبية المحلية لأنه يزيد من فعالية هذه المجالس فى الرقابة على الجهات التنفيذية بدلاً من أن تكون قراراتها حبر على ورق لا يتم تنفيذها ، هذا بالإضافة إلى أن الإستجواب سيفرض الإلتزام والجدية على المسؤولين

* تم حساب المتوسط كالتالى : (عدد المفردات الذين أشاروا إلى " موافق تماماً " $\times ٤$ + عدد المفردات الذين أشاروا إلى " موافق " $\times ٣$ + عدد المفردات الذين أشاروا إلى "محايد " $\times ٢$ + عدد المفردات الذين أشاروا إلى " غير موافق " $\times ١$ + عدد المفردات الذين أشاروا إلى " غير موافق بالمرة " $\times ٠$ صفر) وقسمة الناتج على إجمالى عدد المفردات ٣٢٢ مفردة وذلك فيما يخص كل متغير على حدة ، فمثلاً بالنسبة للمتغير " حق المجلس الشعبى للمحافظة فى الإستجواب " المتوسط = $(٣٠٧ \times ٤ + ٧ \times ٣ + ٥ \times ٢ + ٢ \times ١ + ١ \times ٠) \div ٣٢٢ = ٣,٩٢$ ، وهذا يعنى انه إذا أشارت كل المفردات إلى الإختيار " محايد " فيكون المتوسط يساوى (٢) فإذا زاد المتوسط عن (٢) دل ذلك على موافقة المستجوبين على المتغير وإذا قل المتوسط عن (٢) دل على عدم الموافقة.

التنفيذيين إبتداءً من المحافظ خوفاً من محاسبتهم على التقصير فى تقديم الخدمات وحل مشاكل المواطنين مما يؤدى إلى تحسين وتطوير أداء جميع الأجهزة الحكومية .

٩- المستويات التنظيمية للمجالس الشعبية المحلية :-

لإختبار صحة الفرض الفرعى التاسع الذى ينص على " لا يوجد اختلاف معنوى بين آراء أعضاء المجالس الشعبية المحلية على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية حول عدد المستويات التنظيمية المناسب للمجالس الشعبية المحلية الذى يحقق الأداء الفعال فى نظام الإدارة المحلية " استخدم الباحث أسلوب تحليل التباين للتعرف على معنوية الإختلاف بين آراء المستجوبين ، ويوضح الجدول رقم (٩) الآتى نتائج تحليل التباين :-

جدول رقم (٩)

نتائج تحليل التباين لآراء المستجوبين حول المستويات التنظيمية للمجالس الشعبية

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	ف المحسوبة
- بين المجموعات	٣	٠,٧٣	٠,٢٤٢	١,١٥
- داخل المجموعات	٣١٨	٦٦,٦٢	٠,٢٠٩	
- الكلى	٣٢١	٦٧,٣٥		

تبلغ قيمة (ف) الجدولية ٢,٦٢ عند درجات الحرية (٣ ، ٣١٨) ومستوى معنوية ٥٪ ،وبما أن قيمة (ف) المحسوبة التى تبلغ ١,١٥ اقل من قيمة (ف) الجدولية إذا يتم قبول الفرض العدمى مما يثبت صحة الفرض الفرعى التاسع أى لا يوجد اختلاف معنوى بين آراء المستجوبين ، وتشير هذه النتيجة إلى أن اختلاف المستوى التنظيمى الذى يتبعه المستجوبون ليس له تأثير معنوى على اختيارهم لبقاء المجالس الشعبية المحلية بمستوياتها الأربع مما يعكس اتفاق المستجوبين على بقاء هذه المجالس كما هى ، وهذا يدل على حرص الأعضاء الحاليين على بقاء المجالس الشعبية بمستوياتها الحالية لأن إلغائها سيقلل من عدد الأعضاء المنتخبين وبالتالي تقل فرصة دخولهم فى هذه المجالس كأعضاء .

ويوضح الجدول رقم (١٠) الآتى متوسطات درجة الموافقة على بقاء المجالس الشعبية

المحلية وترتيبها وفقاً لهذه المتوسطات :-

جدول رقم (١٠)

المتوسطات والترتيب لدرجة الموافقة على بقاء المجالس الشعبية المحلية

الترتيب	المتوسط	المتغيرات
١	٣,٩٤٤	- بقاء المجلس الشعبي للقرية .
٢	٣,٩٤١	- بقاء المجلس الشعبي للمحافظة.
٣	٣,٩١٣	- بقاء المجلس الشعبي للمدينة .
٤	٣,٨٦٠	- بقاء المجلس الشعبي للمركز .

يتضح من الجدول رقم (١٠) موافقة المستجوبين بدرجة عالية على بقاء المجالس الشعبية المحلية الأربع كما هي وذلك وفقاً للمتوسطات المعبرة عند درجة الموافقة والتي تعدت القيمة (٢) ، وجاء في الترتيب الأول بدرجة موافقة عالية بقاء المجالس الشعبية للقرى ، ويرجع ذلك لأن القرى تحتوى على القاعدة الشعبية العريضة من المواطنين وبالتالي فهذه المجالس ذات أهمية كبيرة لخدمة هذه القاعدة العريضة وجاء في الترتيب الأخير بقاء المجلس الشعبي للمركز . ويرى الباحث أن بقاء المجالس الشعبية بمستوياتها التنظيمية الأربع فيه تعددية تؤدي إلى ضعف الإتصال والتنسيق بين هذه المستويات ، ويفضل الباحث الإبقاء على مجالس القرى والمدن والمحافظة وإلغاء مجالس المراكز كما هو الحال قبل صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الذى استحدث مستوى المراكز لأن مجالس القرى والمدن تعبر عن مشاكل واحتياجات القرية والمدينة بشكل مباشر ويعتبر مجلس شعبي المحافظة الرقيب على مجالس القرى والمدن وهو وسيلة الإتصال بين هذه المجالس وبين المحافظ والأجهزة الحكومية في المحافظة ، ولكن بالنسبة لمجلس شعبي المركز فإن مجالس القرى والمدن يمكنها أن تؤدي نفس الدور الذى يؤديه مجلس شعبي المركز وبالتالي فإن عدم الإبقاء على مجلس شعبي المركز لن يترتب عليه حدوث فجوة فى الأداء لأن المجالس الشعبية الأخرى ستتولى مهامه ، كما أن المركز فى حقيقته يمثل المدينة وبقاء مجلس شعبي للمركز وآخر المدينة يؤدي إلى زيادة الإهتمام بالمدينة أكثر من الإهتمام بالقرية .

١٠- المؤهلات العلمية والعملية لأعضاء المجالس الشعبية :-

لإختبار صحة الفرض الفرعى العاشر الذى ينص على " لا يوجد اختلاف معنوى بين آراء أعضاء المجالس الشعبية على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية حول المؤهلات العلمية والعملية الواجب توافرها فى عضو المجلس الشعبى المحلى المرشح للعضوية " استخدم الباحث أسلوب تحليل التباين للتعرف على معنوية الإختلاف بين آراء المستجوبين ، ويوضح الجدول رقم

جدول رقم (١١)

نتائج تحليل التباين لأراء المستجوبين حول المؤهلات العلمية والعملية للأعضاء

مصدر الإختلاف	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	ف المحسوبة
- بين المعالجات	٣	١٥,١٥	٥,٠٥	٧,٥
- داخل المعالجات	٣١٨	٢١٣,٧٥	٠,٦٧٢	
- الكلى	٣٢١	٢٢٨,٩		

بلغت قيمة (ف) الجدولية ٢,٦٢ عند درجات الحرية (٣ ، ٣١٨) ومستوى معنوية ٥٪ ، وحيث أن قيمة (ف) المحسوبة التي تبلغ ٧,٥ اكبر من قيمة (ف) الجدولية لذلك يتم رفض الفرض العدمي مما يثبت عدم صحة الفرض الفرعي العاشر ، وهذا يعنى أنه يوجد اختلاف معنوي بين آراء المستجوبين في المستويات التنظيمية الأربع حول المؤهلات العلمية والعملية الواجب توافرها في عضو المجلس الشعبى المحلى المرشح للعضوية ، وقد يرجع هذا التباين في الآراء إلى أن كل عضو من المستجوبين يوافق على المؤهلات التي يرى أنها متوفرة فيه ولا يوافق على المؤهلات التي لا تتوافر فيه ، هذا بالإضافة إلى أن الأعضاء ينتمون إلى العمال والفلاحين والفئات ولكل طبقة من هذه الطبقات رأى مختلف عن الأخرى في المؤهلات الواجب توافرها في العضو .

وللمزيد من التحليل والدراسة يعرض الباحث في الجدول رقم (١٢) الآتى المتوسطات المعبرة عن درجة الموافقة على المؤهلات العلمية والعملية الواجب توافرها في العضو المرشح للعضوية وترتيب هذه المؤهلات وفقاً للمتوسطات:

جدول رقم (١٢)

المتوسطات والترتيب لدرجة الموافقة على المؤهلات العلمية والعملية للأعضاء

الترتيب	المتوسط	المؤهلات العلمية والعملية
١	٣,٥٩	- أن يكون حاصلاً على الأقل على الشهادة الدراسية الابتدائية .
٢	٣,٣٦	- أن يكون قد ساهم فى إحدى مجالات خدمة المواطنين لمدة سنتين على الأقل .
٣	٣,٣٠	- أن يكون حاصلاً على إحدى الشهادات التقديرية فى مجال خدمة المواطنين .
٤	٣,٢٩	- أن يكون حاصلاً على شهادة خبرة لمدة سنتين على الأقل فى أداء إحدى الأنشطة التي لها علاقة بخدمة الجماهير .
٥	٣,٢٦	- أن يكون عضواً سابقاً أو حالياً فى إحدى الجمعيات الأهلية الخيرية .

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن المتغيرات الخمس الممثلة للمؤهلات العلمية والعملية قد حصلت على موافقة المستجوبين وذلك لأن المتوسطات المعبرة عن درجة الموافقة تزيد قيمتها عن (٢) ، وجاء في الترتيب الأول المتغير " أن يكون العضو حاصلاً على الأقل على الشهادة الدراسية الإبتدائية " ، ومن الملاحظ أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ قد اشترط فيمن يرشح عضواً في المجالس الشعبية المحلية أن يجيد القراءة والكتابة^(٣٧) ، ويرى الباحث أن هذا الشرط لا يكفي ولكن يجب أن يكون حاصلاً على إحدى الشهادات الدراسية وذلك لأن العضو الكفاء هو العضو المؤهل علمياً أو لديه الحد الأدنى من التأهيل العلمي الذي يساعده على المضي قدماً في تثقيف نفسه ذاتياً وخاصة أننا نعيش في عصر العلم والتكنولوجيا المتقدمة ولا يكفي التعامل مع هذا العصر بالقراءة والكتابة فقط ، كما أن عضو المجلس الشعبي مطلوب منه أن يناقش ويقر الخطط الاقتصادية والاجتماعية والموازنة السنوية والحساب الختامي وهذا يتطلب منه قدرات تحليلية وتفسيرية لبعض الأرقام وقدرات على المقارنة بين إنجازات السنوات الماضية وتحديد الإنحرافات في تنفيذ الخطط الموضوعية .

وتطبيق شرط حصول العضو على شهادة دراسية لا يعنى عدم تكافؤ الفرص أمام المرشحين لأن الدولة تكفل مجانية التعليم لكل فرد وعدم حصول الفرد على شهادة دراسية هو عجز أو تقصير منه .

ومن الملاحظ أن المتغيرات الأربع التالية في الترتيب هي شروط متعلقة بقياس قدرة العضو المرشح على خدمة المواطنين مستقبلاً ، واستيفاء العضو لشرط واحد منها يغنى عن باقى الشروط ، وقد وضع الباحث الشروط الأربعة رغم أنها تحقق هدف واحد لأنها تمثل أربعة بدائل أمام المرشح عليه أن ينفذ بديل واحد منها وبالتالي تكون الفرصة أمامه كبيرة في الاختيار والسعى قبل الترشيح في تنفيذ أى شرط من الشروط الأربعة .

ملخص النتائج :-

بعد عرض الباحث لتحليل نتائج البحث فيما يلى ملخصاً لهذه النتائج :-

١- اتضح من تحليل نتائج البحث أنه يوجد اختلاف معنوى بين آراء المستجوبين فى العينات الأربعة (مجلس المحافظة - مجالس المراكز - مجالس المدن - مجالس القرى) حول الدور الذى يجب أن تقوم به المجالس الشعبية المحلية فيما يتعلق بالآتى :

١/١ إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلى لكل مجلس .

٢/١ إعداد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي على المستوى المحلى لكل مجلس .

٣/١ إعداد القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجماهير .

٤/١ إعداد القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المركز مع الجماهير .

واتضح من التوزيع النسبي والترتيب للأدوار التي يجب أن تقوم بها المجالس الشعبية المحلية في إعداد الخطط والمشروعات والقواعد العامة السابقة ان افضل دور يجب ان تقوم به هذه المجالس والذي حصل على تأييد أغلبية المستجوبين هو أن تتولى المجالس الشعبية بالمشاركة مع التنفيذيين إعداد الخطط ومشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي ثم يتم إقرارها بشكل نهائي من جانب المجالس الشعبية ، وأن يتولى مجلس شعبي المحافظة ومجلس شعبي المركز بالمشاركة مع التنفيذيين إعداد القواعد العامة لتعامل الأجهزة الحكومية مع الجماهير ثم يتم إقرار هذه القواعد بشكل نهائي من جانب هذه المجالس .

٢- اتضح أيضاً انه يوجد اختلاف معنوي بين آراء المستجوبين في العينات الأربع حول وسيلة الرقابة المناسبة من المجالس الشعبية الأعلى على المجالس الشعبية الأدنى ، واتضح من التوزيع النسبي أنه لا يوجد وسيلة من وسائل الرقابة قد حصلت على تأييد أغلبية المستجوبين .

٣- يوجد اختلاف معنوي بين آراء المستجوبين على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية حول طرق التعويض المادي لأعضاء المجالس الشعبية المحلية ، واتضح أن أفضل طريقة والتي حصلت على تأييد أغلبية المستجوبين هي " منح العضو مقابل مادي مناسب لكل جلسة "

٤- اتضح من تحليل نتائج البحث انه يوجد اختلاف معنوي بين آراء المستجوبين على المستويات التنظيمية الأربع (المحافظة والمدينة والمركز والقرية) حول العدد المناسب من الأعضاء الممثلين في كل مجلس من المجالس الشعبية المحلية سواء كان مجلس المحافظة أو المركز أو المدينة أو القرية ، واتضح من التوزيع النسبي للفئات الممثلة لعدد الأعضاء أنه على مستوى مجلس المحافظة ومجلس المركز لم تحصل أية فئة من هذه الفئات على تأييد أغلبية آراء المستجوبين ، وعلى مستوى مجلس المدينة حصلت الفئة (أكثر من ٢٠ عضواً) على تأييد أغلبية آراء المستجوبين بمعنى أنه يفضل أن يكون عدد أعضاء مجلس شعبي المدينة أكثر من عشرين عضواً ، وعلى مستوى مجلس القرية حصلت نفس الفئة (أكثر من ٢٠ عضواً) على تأييد أغلبية المستجوبين أيضاً .

٥- فيما يتعلق بأحقية أعضاء المجالس الشعبية في الإستجواب اتضح من تحليل نتائج البحث وجود اختلاف معنوي بين آراء المستجوبين في المستويات التنظيمية الأربع حول حق أعضاء المجالس الشعبية في إستجواب المحافظ ورؤساء المصالح الحكومية والهيئات العامة والوحدات المحلية والأجهزة التنفيذية لمحاسبتهم في الشؤون الداخلة في اختصاصاتهم ، واتضح من المتوسطات المعبرة عن درجة موافقة المستجوبين على حق الأعضاء في الاستجواب أن المستجوبين قد وافقوا على حق المجالس الشعبية في إستجواب المسؤولين في اختصاصاتهم

؛ وجاء فى الترتيب الأول حق أعضاء المجلس الشعبى للمحافظة فى إستجواب المحافظ ورؤساء المصالح الحكومية والهيئات العامة .

٦- اتضح من البحث عدم وجود اختلاف معنوى بين آراء المستجوبين فى العينات الأربع حول عدد المستويات التنظيمية المناسب للمجالس الشعبية الذى يحقق الأداء الفعال فى نظام الإدارة المحلية ، مما يدل على اتفاق المستجوبين على بقاء المجالس الشعبية المحلية بمستوياتها الأربع وهى مجلس شعبى المحافظة والمجالس الشعبية للمراكز والمجالس الشعبية للمدن والمجالس الشعبية للقرى ، وجاء فى الترتيب الأول بقاء المجلس الشعبى للقرية .

٧- اتضح من البحث وجود اختلاف معنوى بين آراء المستجوبين فى العينات الأربع التى تمثل المستويات التنظيمية الأربع حول المؤهلات العلمية والعملية الواجب توافرها فى عضو المجلس الشعبى المحلى المرشح للعضوية ، واتضح من المتوسطات المعبرة عن درجة الموافقة أن المتغيرات الخمس الممثلة لهذه المؤهلات قد حصلت على موافقة المستجوبين ، وجاء فى الترتيب الأول المتغير " أن يكون العضو حاصلأ على الأقل على الشهادة الدراسية الابتدائية " يليه فى الترتيب المتغير " أن يكون العضو قد ساهم فى إحدى مجالات خدمة المواطنين لمدة سنتين على الأقل " .

ثالثاً : التوصيات :-

فى ضوء نتائج البحث يقدم الباحث التوصيات الآتية :-

١- تشترك المجالس الشعبية المحلية التنفيذيين فى إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى على المستوى المحلى وإعداد القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة الحكومة مع الجماهير ، وذلك على النحو الآتى :-

١/١ تشكل لجنة من كل مجلس شعبى قروى تتولى مشاركة التنفيذيين من الوحدة المحلية التابع لها المجلس إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى الخاص بمجموعة القرى التابعة للوحدة المحلية .

٢/١ تشكل لجنة من مجلس شعبى المدينة تتولى مشاركة التنفيذيين من مجلس المدينة إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى للمدينة التابع لها المجلس .

٣/١ تشكل لجنة من مجلس شعبى المحافظة تتولى مشاركة المسؤولين من المحافظة إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى للمحافظة .

٤/١ تشكل لجنة أخرى من مجلس شعبي المحافظة تتولى مشاركة التنفيذيين من المحافظة تحديد وإعداد القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة والمراكز التابعة لها مع الجماهير في كافة المجالات .

٢- بعد أن يتم إعداد خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي والقواعد العامة لنظام تعامل الأجهزة الحكومية مع الجماهير يتم إعادة هذه الخطط والقواعد إلى المجالس الشعبية المحلية كل فيما يخصه لمراجعتها وإقرارها في شكلها النهائي لكي يتم وضعها موضع التنفيذ من جانب الحكومة .

٣- يتولى مجلس شعبي المحافظة وحده الأشراف والرقابة على جميع المجالس الشعبية المحلية بالمحافظة ، وذلك بتشكيل لجان من هذا المجلس تتولى كل لجنة الإشراف والرقابة على المجالس الشعبية الموجودة بكل مركز على أن يكون أغلبية أعضاء اللجنة من أبناء هذا المركز .

٤- الإبقاء على المجلس الشعبي للمحافظة والمجالس الشعبية للقرى والمدن وإلغاء المجالس الشعبية للمراكز وتحويل الأدوار الخاصة بالمجالس الشعبية للمراكز التي منحها لها القانون إلى المجالس الشعبية للمدن وذلك بإصدار قانون جديد ينص على ذلك فيما عدا إعداد وإقرار القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المركز مع الجماهير فتحول إلى مجلس شعبي المحافظة ليتولى إعداد وإقرار هذه القواعد على مستوى جميع الأجهزة الحكومية بالمحافظة .

٥- عودة حق الإستجواب مرة أخرى للمجالس الشعبية المحلية على مستوى المحافظة والمدن والقرى ليكون من حق مجلس شعبي المحافظة إستجواب المحافظ ورؤساء المصالح الحكومية والهيئات العامة ، ومن حق المجالس الشعبية للمدن إستجواب رؤساء مجالس المدن والأجهزة التنفيذية والهيئات العامة في نطاق المدينة ، ومن حق المجالس الشعبية للقرى إستجواب رؤساء الوحدات المحلية والأجهزة التنفيذية في نطاق القرية وذلك لمحاسبة المسؤولين في الشؤون الداخلة في اختصاصاتهم .

٦- يضاف إلى شروط من يرشح عضواً بالمجالس الشعبية المحلية ما يلي :

١/٦ أن يكون حاصلاً على الشهادة الإبتدائية على الأقل بدلاً من شرط إجادة القراءة والكتابة .

٢/٦ تقديم ما يفيد قدرته على خدمة المواطنين مثل : أن يكون حاصلاً على شهادة تقدير في مجال خدمة المواطنين لمدة سنتين على الأقل من جهة حكومية أو غير حكومية معترف بها في خدمة المجتمع ، أو يكون حاصلاً على شهادة خبرة لمدة سنتين على الأقل في إحدى أنشطة خدمة المواطنين من جهة حكومية أو غير حكومية معترف بها في خدمة المجتمع ، أو يكون عضواً سابقاً أو حالياً لمدة سنتين على الأقل في إحدى الجمعيات الأهلية الخيرية .

٧- تقديم مقابل مادی مناسب لكل عضو عن كل جلسة بحيث يشمل هذا المقابل بدل انتقال للعضو من محل إقامته إلى المجلس الذي يتم فيه الاجتماع وفقاً لأجرة المواصلات العامة ، ويضاف إلى بدل الانتقال مقابل مادی مناسب لمجهودات العضو في المجلس يصرف عن كل جلسة ، هذا بالإضافة إلى بدل تمثيل في اللجان المختلفة المنبثقة من كل مجلس محلي التي يشترك فيها العضو ..

هوامش ومراجع البحث :-

- ١- د. عبد القادر محمد عبد القادر ، د. حاتم قابيل ، الإدارة العامة: النظرية والتطبيق ، المنصورة : مكتبة احمد خليل ، ١٩٩٣ ، ص ٢٢٥ .
- ٢- د. عمرو فؤاد بركات ، مبادئ القانون الإداري ، بدون ناشر ، ١٩٩٦ / ١٩٩٧ ، ص ١٠٠ .
- ٣- د. عبد القادر محمد عبد القادر ، د. حاتم قابيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٦ - ٢٢٨ .
- ٤- المرجع السابق ، ص ص ٢٢٨ - ٢٣١ .
- ٥- المرجع السابق ، ص ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .
- ٦- أسامة احمد شتات ، قانون الإدارة المحلية ، المحطة الكبرى : دار الكتب القانونية ، ١٩٩٧ .
- ٧- تناولت الدراسة الاستطلاعية مقابلات مع رئيس المجلس الشعبي للمحافظة وعدداً من أعضاء المجلس ، ومقابلات مع رؤساء وأعضاء المجالس الشعبية لمراكز ومدن سيدي سالم ودسوق وكفر الشيخ ، ومقابلات مع رؤساء وأعضاء المجالس الشعبية القروية بالحدادي والعجوزين وشباب عمير .
- ٨- سيتم عرض هذه الدراسات تحت بند الدراسات السابقة .
- ٩- أسامة احمد شتات ، مرجع سبق ذكره ، المواد الملغاة : ٢٠ مكرر ، ٢٠ مكرر / ١ ، ١٠٦ مكرر ، ١٠٦ مكرر / ١ ، ص ص ١٧ ، ٦٤ .
- ١٠- قانون نظام الحكم المحلي ولائحته التنفيذية ، القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٩٨٣ ، المواد : ٢٠ مكرر ، ٢٠ مكرر / ١ ، ١٠٦ مكرر ، ١٠٦ مكرر / ١ ص ص ٣٠ ، ٣١ ، ٧٦ .
- ١١- أسامة احمد شتات ، مرجع سبق ذكره ، المواد أرقام : ١٢ ، ٤١ ، ٤٩ ، ٦١ ، ٦٨ ؛ ص ص ١١ - ٤٧ - ٤٥ -

١٢- د. صلاح صادق ، المؤشرات التصحيحية للنظام المحلى بمصر ، دراسة تحليلية انتقادية ، مؤتمر مداخل تطوير الإدارة المحلية فى مصر ، جامعة طنطا : كلية التجارة ، فبراير ١٩٩٢ ، ص ص ٨-٩ .

١٣- أسامة احمد شتات ، مرجع سبق ذكره ، المواد أرقام : ١٣ ، ٤١ ، ٤٩ ، ص ص ١٣ - ٣٧ .

١٤- المرجع السابق ، مادة ١٠ ، ص ١٠ .

١٥- المرجع السابق ، مادة ٣٩ ، ص ص ٣١-٣٢ .

١٦- المرجع السابق ، مادة ٩٠ ، ص ٥٨ .

١٧- د. صلاح صادق ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١ .

١٨- د. طلعت اسعد عبد الحميد ، " تقييم نشاط العلاقات العامة بالدوائر الحكومية وأجهزة الحكم المحلى فى المحافظات " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة : كلية التجارة ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، ١٩٨٤ .

١٩- د. ناجى خشبة ، " جماعات الصفوة فى الريف المصرى وأثرها على فعالية إدارة المحليات بالتطبيق على بعض قرى محافظة الدقهلية " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة : كلية التجارة ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، ١٩٨٥ .

٢٠- د. احمد غنيم ، د. عبد المحسن جودة ، " قياس أثر بعض المتغيرات المؤثرة فى حجم التبرعات الفردية المساهمة فى تمويل المشروعات بالمحليات " ، مؤتمر التنمية المحلية فى مصر : مشكلات الحاضر وتطلعات المستقبل ، جامعة المنصورة : كلية التجارة ، القاهرة ١٥-١٧ ديسمبر ١٩٨٦ .

٢١- د. لىلى شحاته ، " مقومات تطوير نظام الإدارة المحلية فى مصر " ، مؤتمر مداخل تطوير الإدارة المحلية فى مصر ، مرجع سبق ذكره .

٢٢- د. صلاح صادق ، مرجع سبق ذكره .

٢٣- محافظة كفر الشيخ ، المجلس الشعبى المحلى للمحافظة ، سجلات مكتب رئيس المجلس ، ٢٠٠٥ .

٢٤- د. احمد عبادة سرحان ، العينات ، جامعة طنطا : كلية التجارة ١٩٩٢ .

25- Dillon , william R. , Essentials of marketing Research , (Boston Richard D . Irwin , Inc .) , 1993 .

- ٢٦- د. عبد اللطيف عبد الفتاح أبو العلا ، مدخل إلى الطرق الإحصائية ، بدون ناشر ، ١٩٩٣ ، ص ٤٧٤ .
- ٢٧- د. عبد الجبار توفيق ، التحليل الإحصائي في البحوث التربوية والنفسية والإجتماعية : الطرق اللامعلمية ، الكويت : مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٩١ - ١٩٩٦ .
- ٢٨- د. سهير فهمى حجازى ، الطرق الإحصائية فى التطبيقات التجارية ، بدون ناشر ، ١٩٩٩ ، ص ص ٢٧٦ - ٢٨١ .
- ٢٩- أسامة احمد شتات ، مرجع سبق ذكره ، المواد أرقام : ١٢ ، ٤١ ، ٤٩ ، ٦٨ ، ص ص ١١ - ٤٧ .
- ٣٠- المرجع السابق ، ص ص ١١ - ٤٧ .
- ٣١- المرجع السابق ، ص ١٢ .
- ٣٢- المرجع السابق ، ص ٣٣ .
- ٣٣- قانون نظام الحكم المحلى ولائحته التنفيذية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ .
- ٣٤- المرجع السابق ، ص ٤٥ .
- ٣٥- أسامة احمد شتات ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ .
- ٣٦- المرجع السابق ، ص ٤٦ .
- ٣٧- المرجع السابق ، ص ٥١ .

استقصاء عن موضوع

"مداخل مقترحة لتفعيل دور المجالس الشعبية المحلية في مصر"

موجه إلى

أعضاء المجالس الشعبية المحلية

بمحافظة كفر الشيخ

السيد الأستاذ الفاضل /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

لكى تؤدى المجالس الشعبية المحلية فى مصر دورها الرقابى بالكفاءة المطلوبة ، فقد سعى الباحث إلى إتمام هذه الدراسة من أجل تدعيم هذا الدور ولكى تسهم المجالس الشعبية فى نظام الإدارة المحلية بشكل فعال يساعد على تبنى مشاكل الشعب ووضع الحلول المناسبة لها ، ويود الباحث أن يجد منكم الاهتمام والمساعدة فى الإجابة على أسئلة هذا الاستقصاء حتى تساعد فى تقديم المقترحات المناسبة .

هذا ونود الإشارة إلا أن إجابتكم لن نستخدم إلا لأغراض البحث العلمى والتى نرجو أن تكون عوناً لكم وللمسؤولين من أجل تطوير نظام الإدارة المحلية فى مصر .

والله ولى التوفيق ،،،

الباحث

دكتور

محمد أبو القمصان محمد

- الاسم (اختياري) :

- الوظيفة أو العمل الذي تؤديه خارج المجلس الشعبي :

- المجلس الشعبي الذي تنتمي إليه :

٢- ما هو المقابل المادي الذي تحصل عليه من عملك كعضو بالمجلس الشعبي المحلي؟

١- مقابل مادي عن كل جلسة قيمته

٢- مقابل مادي عن الاشتراك في إحدى اللجان قيمته

٣- مصدر آخر يذكر :

٣- هل ترى أن هذا المقابل المادي يناسب المجهودات التي تبذلها في المجلس الشعبي

المحلي ؟

لا

نعم

٤- إذا كانت الإجابة (بلا) فما هو المقابل المادي الذي تراه مناسباً لعمل العضو في

المجلس الشعبي المحلي ؟ (برجاء وضع علامة (✓) أمام إحدى الطرق الآتية

التي تراها مناسبة)

راتب شهري مناسب .

مقابل مادي مناسب لكل جلسة .

راتب شهري ثابت مع مقابل مادي لكل جلسة .

مكافأة سنوية مناسبة .

أخرى تذكر :

٥- في ظل تعدد المستويات التنظيمية الحالية للمجالس الشعبية المحلية هل تؤيد بقاء

المجالس الشعبية بنفس المستويات التنظيمية الحالية وهي مستوى المحافظة والمركز

والمدينة والقرية ؟

لا

نعم

٦- إذا كانت الإجابة (بلا) فما هي درجة موافقتك على بقاء كل مستوى من المستويات

التنظيمية الآتية لتحقيق الأداء المناسب والفعال للمجالس الشعبية المحلية في نظام

الإدارة المحلية في مصر؟ (برجاء وضع علامة (✓) أمام الخانة المناسبة).

المستوى التنظيمي	موافق تماماً (٤)	موافق (٣)	محايد (٢)	غير موافق (١)	غير موافق بالمرة (صفر)
١- بقاء المجلس الشعبي للمحافظة.					
٢- بقاء المجلس الشعبي للمركز.					
٣- بقاء المجلس الشعبي للمدينة.					
٤- بقاء المجلس الشعبي للقرية .					

٧- برجاء تحديد عدد الأعضاء المناسب في كل مجلس من المجالس الشعبية الآتية الذي يحقق الكفاءة في الأداء :- (برجاء وضع علامة (✓) أمام العدد المناسب لكل مجلس)

مجلس	مجلس المدينة	مجلس المركز		مجلس المحافظة	مستوى المجلس	عدد أعضاء
		العدد المناسب لكل وحدة محلية	العدد المناسب عن المدينة			
القرية						١ - ٥
						٦ - ١٠
						١١ - ١٥
						١٦ - ٢٠
						أكثر من ٢٠

٨- حتى يتحقق الأداء الفعال للمجالس الشعبية المحلية فإن المجالس الشعبية الأعلى تشرف وتراقب على المجالس الأدنى ، ومن وجهة نظركم ما هي وسيلة الرقابة المناسبة بين المجالس الشعبية المحلية ؟

(برجاء وضع علامة (✓) أمام الوسيلة المناسبة من الوسائل الآتية)

يتولى مجلس المحافظة الرقابة على كل المجالس المحلية بالمحافظة ، بالإضافة إلى تولى

مجلس المركز الرقابة على مجالس المدن والقرى التابعة له .

- يتولى مجلس المحافظة الرقابة على مجلس المركز فقط ، بالإضافة إلى تولى مجلس المركز الرقابة على مجالس المدن والقرى التابعة له .
- يتولى مجلس المحافظة وحده الرقابة على جميع المجالس المحلية بالمحافظة .
- أخرى تذكر :-

٩- من أجل تدعيم الرقابة الشعبية على الأجهزة الحكومية من خلال حق الاستجواب ، برجاء إبداء رأيكم في كل حالة من الحالات الآتية بوضع علامة (✓) أمام الخانة المناسبة :-

غير موافق بالمرة (صفر)	غير موافق (١)	محايد (٢)	موافق (٣)	موافق تماماً (٤)	اشكال الاستجواب
					١- حق أعضاء المجلس الشعبي للمحافظة في استجواب المحافظ ورؤساء المصالح الحكومية ورؤساء الهيئات العامة لمحاسبتهم في الشؤون الداخلة في اختصاصاتهم .
					٢- حق أعضاء المجلس الشعبي للمركز في استجواب رؤساء الوحدات المحلية ومجلس المدينة ورؤساء الأجهزة التنفيذية والهيئات العامة في نطاق المركز لمحاسبتهم في حدود اختصاصاتهم .
					٣- حق أعضاء المجلس الشعبي للمدينة في استجواب رؤساء الأجهزة التنفيذية والهيئات العامة في نطاق المدينة .
					٤- حق أعضاء المجلس الشعبي للقرية في استجواب رؤساء الوحدات المحلية والأجهزة التنفيذية في نطاق القرية .
					٥- أخرى تذكر :

١٠- بالنسبة لإعداد الخطط الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فيما يلي حالات المشاركة من جانب المجالس الشعبية مع التنفيذيين في إعداد وإقرار هذه الخطط ، برجاء وضع علامة (✓) أمام الحالة من الحالات الآتية التي تناسب عمل المجالس الشعبية المحلية من وجهة نظرهم :-

- تتولى المجالس الشعبية إعداد هذه الخطط فقط ويتولى التنفيذيون مراجعتها وإقرارها .

تتولى المجالس الشعبية المشاركة فى إعداد هذه الخطط مع التنفيذيين ويتولى التنفيذيون إقرارها .

تتولى المجالس الشعبية المشاركة فى إعداد هذه الخطط مع التنفيذيين ويتم إقرارها من جانب المجالس الشعبية .

لا تشارك المجالس الشعبية فى إعداد هذه الخطط ولكن تتولى مراجعتها وإقرارها فقط .
 أخرى تذكر :-

١١- بالنسبة لمشروع الموازنة السنوية ومشروع الحساب الختامى ، فيما يلى حالات المشاركة بين المجالس الشعبية والتنفيذيين فى إعداد وإقرار المشروعين السابقين برضاء وضع علامة (✓) أمام الحالة التى تراها مناسبة لعمل المجالس الشعبية المحلية من الحالات الآتية:-

تتولى المجالس الشعبية إعداد المشروعين فقط ويتولى التنفيذيون المراجعة والإقرار .

تتولى المجالس الشعبية المشاركة فى إعداد المشروعين مع التنفيذيين ويتولى التنفيذيون إقرارها .

تتولى المجالس الشعبية المشاركة فى إعداد المشروعين مع التنفيذيين ويتم إقرارها من جانب المجالس الشعبية .

لا تشارك المجالس الشعبية فى إعداد المشروعين ولكن تتولى مراجعتها وإقرارها فقط .

أخرى تذكر :-

١٢- بالنسبة لإعداد القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجماهير فى كافة المجالات فيما يلى حالات المشاركة من جانب المجلس الشعبى للمحافظة مع التنفيذيين فى إعداد وإقرار هذه القواعد ، برضاء وضع علامة (✓) أمام الحالة المناسبة لعمل مجلس شعبى المحافظة من وجهة نظركم :-

يتولى مجلس شعبى المحافظة تحديد وإعداد هذه القواعد ويتم مراجعتها وإقرارها من الجهات التنفيذية .

يتولى مجلس شعبى المحافظة المشاركة فى تحديد وإعداد هذه القواعد مع التنفيذيين ويتم مراجعتها وإقرارها من الجهات التنفيذية .

يتولى مجلس شعبى المحافظة المشاركة فى تحديد وإعداد هذه القواعد مع التنفيذيين ويتم إقرارها من جانب المجلس الشعبى للمحافظة .

لا يشارك المجلس الشعبى للمحافظة فى تحديد وإعداد هذه القواعد ولكن يتولى مراجعتها

أخرى تذكر :

١٣- بالنسبة لإعداد القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المركز مع الجماهير في كافة المجالات ، فيما يلي حالات المشاركة من جانب المجلس الشعبي للمركز مع التنفيذيين في إعداد وإقرار هذه القواعد ، برجاء وضع علامة (✓) أمام الحالة المناسبة لعمل المجلس الشعبي للمركز من وجهة نظركم :-

يتولى مجلس شعبي المركز تحديد واعداد هذه القواعد ويتم مراجعتها وإقرارها من الجهات التنفيذية.

يتولى مجلس شعبي المركز المشاركة في تحديد وإعداد هذه القواعد مع التنفيذيين ويتم مراجعتها وإقرارها من الجهات التنفيذية .

يتولى مجلس شعبي المركز المشاركة في تحديد وإعداد هذه القواعد مع التنفيذيين ويتم إقرارها من جانب المجلس الشعبي للمركز.

لا يشارك المجلس الشعبي للمركز في تحديد وإعداد هذه القواعد ولكن يتولى مراجعتها وإقرارها فقط .

أخرى تذكر :

١٤- بالنسبة للمؤهلات العلمية والعملية الواجب توافرها في عضو المجلس الشعبي المحلي ، برجاء وضع علامة (✓) أمام الخانة إلى تعبر عن الدرجة المناسبة من هذه المؤهلات الواجب توافرها في العضو من وجهة نظركم :-

غير مطلوبة بالمرة (صفر)	غير مطلوبة (١)	مطلوبة البحر ما (٢)	مطلوبة (٣)	مطلوبة بدرجة كبيرة (٤)	المؤهلات العلمية والعملية
					١- أن يكون حاصلًا على الأقل على الشهادة الدراسية الابتدائية .
					٢- أن يكون عضواً سابقاً أو حالياً في إحدى الجمعيات الأهلية الخيرية .
					٣- أن يكون حاصلًا على إحدى الشهادات التقديرية في مجال خدمة المواطنين .
					٤- أن يكون قد ساهم في إحدى مجالات خدمة المواطنين لمدة سنتين على الأقل .
					٥- أن يكون حاصلًا على شهادة خبرة لمدة سنتين على الأقل في أداء إحدى الأنشطة التي لها علاقة بخدمة الجمهير .
					٦- أخرى تذكر :-